

لماذا روى بعض التابعين وأئمة أتباع التابعين (بصيغة العنينة)

محمد سعيد بن محمد حسن البخاري*

التعريف بالبحث

محاولة جادة لمعرفة حقيقة الرواية (بالعنينة) في طبقة التابعين وأتباعهم، أخذ في الاعتبار مصطلحات تلك الطبقة ولم يغفلها، ورجع لما توفر من أقوالهم ودرسها بتدقيق وشمول.

واقضى البحث: الدراسة التطبيقية لروايات الأئمة - الذين كرهوا التدليس، أو لم يؤثر عنهم التدليس - في الصحيحين.

وتوصلت الدراسة: إلى أن (الإجازة مع المناولة)، هي الطريقة المنتشرة في هذه الطبقة غالباً، من بين طرق الرواية الثلاثة (القراءة، والسماع، والإجازة مع المناولة). ولما تحملوا الروايات من الكتب، أو الصحف، أو النسخ، بهذه الطريقة المنتشرة، فقد أدوا هذه الروايات بصيغة (العنينة)، وميزوها عن صيغ أداء الروايات التي تحملوها عن طريق (القراءة، والسماع) ولم يخلطوا بين صيغ أدائها لدقتهم وورعهم.

وهناك اعتقاد سائد أن المصنفين في عصر التابعين وأتباعهم، جمعوا الأحاديث في كتبهم من رواة الحديث، الذين التقوا بهم أثناء رحلاتهم في المدن والأصوار الإسلامية، ولم يستخدموا الكتب المدونة من قبل.

فلعل هذا البحث يضيف آفاقاً جديدة في معرفة مصادر الرواية في القرن الأول

والثاني.

* أستاذ مشارك بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ولد بالطائف عام (١٣٧٤هـ)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز عام (١٤٠١هـ) وكانت رسالته: «الإمام عبد الله بن المبارك محدثاً وناقداً»، وحصل على درجة الدكتوراه في الكتاب والسنة، من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، بتقدير ممتاز، مع التوصية بطبع الرسالة، عام (١٤٠٣هـ) وكانت رسالته: «كتاب الدعاء للطبراني: تحقيق ودراسة»، وله عدة بحوث ومؤلفات.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد :

يرى كثير من الدارسين أن مصطلح الحديث، علم نشأ مع نشأة الرواية في الإسلام، وكان لجيل الصحابة والتابعين وأتباعهم مشاركات في إرساء قواعد هذا العلم وأصوله، ثم تدرج هذا العلم في التطور، حتى نضجت واستقرت في القرن الثامن الهجري على يد ابن حجر - رحمه الله -، والذي يجب أن لا نغفل عن معرفته أن مباحث من هذا العلم، نضجت واستقرت في كل مرحلة من المراحل التي مر بها هذا العلم.

ففي عصر الرواية الشفاهية نضجت واستقرت قواعد ضبط الرواية حفظاً، وما يتعلق بها، وإلى جانبه نضجت واستقرت القواعد المتعلقة بضبط الرواية كتابياً، وما يتعلق بها. ثم القواعد والأصول المتعلقة بضبط الكتب وروايتها، وما يتعلق بها. ولما كثرت كتب السنة وانتشرت روايتها نشأ علم الأثبات و المشيخات، وما يتعلق بها من قواعد وضوابط وأصول. بمعنى أن المحدثين ضبطوا القواعد والأصول المتعلقة بعلم مصطلح الحديث حسب احتياجاتهم في كل فترة ومرحلة مر بها هذا العلم، وهدفهم الوحيد في ذلك كله كيف يحافظون على السنة.

ودرستنا للرواية في مرحلة من هذه المراحل بعيداً عن القواعد والأصول التي اصطلح عليها القوم في تلك المرحلة، تُوقع كثيراً من الدارسين في حيرة ولا يجد إجابات شافية على كثير من تساؤلاته.

ولعل تساؤل بحثنا من هذا القبيل .

تساؤل البحث : أغلب روايات التابعين وأتباعهم، في الكتب الستة والمسانيد وغيرها من كتب الحديث الشريف، نجد فيها الرواية بلفظ (عن) المحتملة للسمع ولعدم السماع، فالمعروفون بالتدليس لجئوا في التعبير عن أداء مروياتهم إلى هذه اللفظة وتسمى (العننة). و البحث في حكم صنيعهم، وقبول مروياتهم، وما يتعلق بهم، مستقضى في كتب علوم الحديث، والكتب المفردة بالتدليس والمدلسين، ولكن يبقى السؤال عن الأئمة الذين لم يعرف عنهم التدليس: لم يرووا بلفظ (عن) هذه الصيغة المحتملة للسمع ولعدم السماع؟ مع وجود ألفاظ تدل على صريح السماع مثل: سمعت، وحدثنا، حدثني، وأخبرنا، أخبرني؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات:

١- ألم يعرف المحدثون في تلك الفترة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟

٢- وهم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، ترى ألم يلتزموا بها ؟

٣- هل خفيت عنا بعض مصطلحاتهم في تلك الفترة؟

ولعل بإجابتنا على هذه التساؤلات يتضح الصورة لدينا، ونقف على الإجابة عن

السؤال الرئيسي للبحث: لماذا روى بعض التابعين وأئمة أتباع التابعين بصيغة (العننة)؟ وهو عنوان البحث.

حدود البحث:

إن طبقة التابعين وأتباعهم، في علم الطبقات يشمل كل الرواة من غير الصحابة، والطبقة التي أخذت عن أتباع التابعين، وهم في تقسيم ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) يشمل: الطبقة الثانية إلى العاشرة، حيث إنه ذكر في الطبقة الأولى: الصحابة، وفي الطبقة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر ذكر الآخذين عن تبع الأتباع^(١).

(١) التقريب ٧٥ .

ويتسع البحث جداً إذا حددنا حدوده بجميع طبقة التابعين وأتباعهم، فلذا أرى من المهم، الوقوف على تحديد نطاق البحث، بحيث يكون شاملاً جامعاً لتُخرج بنتائج نستطيع تعميمها. وآثرت أن يحدد لي نطاق البحث أحد جهابذة العلم في الحديث، الذي ما استصغر (الإمام العظيم) الإمام البخاري نفسه بين يدي أحد إلا بين يديه، وهو أستاذه وشيخه علي بن المديني رحمهما الله.

قال علي بن عبد الله بن المديني^(١): نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: الزهري (ت ١٢٥هـ)، وعمرو بن دينار (ت ١٢٦هـ)، وقتادة (ت ١١٧هـ)، ويحيى بن أبي كثير (ت ١٣٢هـ)، وأبي إسحاق يعني الهمداني (ت ١٢٨هـ)، وسليمان الأعمش (ت ١٤٧هـ).

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف، فمن صنف من أهل الحجاز: مالك ابن أنس (ت ١٧٩هـ)، وابن جريج (ت ١٥٠هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت: ١٥٠هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ). ومن أهل البصرة: شعبة (ت ١٦٠هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ)، وحمام بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، ومعمّر (ت ١٥٤هـ)، وأبو عوانة (ت ١٧٦هـ). ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري (ت ١٦١هـ). ومن أهل الشام: الأوزاعي (ت ١٥٧هـ). ومن أهل واسط: هشيم (ت ١٥٣هـ).

ثم صار علم هؤلاء الإثني عشر إلى ستة: إلى يحيى بن سعيد (ت ١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، ويحيى بن أبي زائدة (ت ١٨٣هـ) ويحيى بن آدم (ت ١٨٧هـ)، وعبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ).

قلت: وانتهى أغلب ما صح من روايات هؤلاء الستة إلى كتابي صحيح البخاري وصحيح مسلم.

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٣٤)، علل الحديث ومعرفة الرجال ص ١٨.

نظرت إلى هؤلاء الذين ذكرهم ابن المديني وهل يصلحون لإجراء هذه الدراسة من خلالهم فوجدت الآتي:

- ١- من طريقهم جاءت أغلب الروايات، إذ الإسناد يدور عليهم.
- ٢- الستة المذكورون أولاً، يمثلون طبقة التابعين، الزهري وقتادة من أوساط التابعين، لأن أغلب رواياتهم عن كبار التابعين، والأربعة الباقون من صغار التابعين، لأنهم رأوا الصحابي والإثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.
- ٣- الباقون الثمانية عشر يمثلون أتباع التابعين، كبارهم وأوساطهم وصغارهم.
- ٤- إن كان هؤلاء (الذين ذكرهم ابن المديني) جميعاً وصفوا بالتدليس، لقلت: إن المدلس من شأنه الرواية بالعننة، ولم يصلحوا لإجراء هذه الدراسة. ولكن وجدت: شعبة، وابن المبارك، وحماد، ووكيعاً، وهم من أئمة أتباع التابعين، وردت عنهم نصوص صريحة في كراحتهم التدليس، وذم المدلسين.
- وأيضاً لم أقف في كتب الجرح وعلم الرجال وطبقات المدلسين، على أن: معمرأ، وأبا عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أبي زائدة، ويحيى بن آدم، أنهم وصفوا بالتدليس.
- فينبغي أن ندرس روايات هؤلاء الذين كرهوا التدليس، وروايات من لم نقف على أنهم وصفوا بالتدليس، ونقف على مدى روايتهم بالعننة، ونثبت أنهم أكثرها الرواية بالعننة.
- ٥- وأما الزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق الهمداني، وسليمان الأعمش، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، وسفيان ابن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وهشيم. فهؤلاء وصفوا بالتدليس. لذا استبعدتهم من الدراسة التطبيقية، أي دراسة رواياتهم ومدى روايتهم بالعننة، لأنه لا فائدة من معرفة ذلك.

٦- وهؤلاء الذين ذكرهم ابن المديني، ووردت عنهم نصوص صريحة في كبراهتهم التدليس، ودم المدلسين، أو أنهم لم يوصفوا بالتدليس، كلهم من طبقة أتباع التابعين. والمذكورون الستة في طبقة التابعين كلهم ممن وصف بالتدليس، ولم تسعفني النصوص حتى في غير هؤلاء الستة ممن هم في طبقة التابعين.

فالبحث في نطاقه النظري لا يتجاوز أقوال هؤلاء الأئمة، وقد أذكر كلام غيرهم لإمامتهم وجلالتهم وقربهم من هؤلاء الطبقات. وفي نطاق البحث التطبيقي سيكون الصحيحان معتمدي لكانتهما عند المحدثين.

منهجي في البحث: سأتبع المنهج التحليلي الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي التتبعي، لأن الدراسة تتطلب ذلك.

خطة البحث:

المبحث الأول: الذين أنكروا التدليس صراحة ورووا بصيغة (العنونة).

المبحث الثاني: الذين لم يؤثر عنهم التدليس ورووا بصيغة (العنونة).

المبحث الثالث: التزام المحدثين بصيغ الأداء وعدم تغييرها.

المبحث الرابع: طرق التحمل، وألفاظ وصيغ الأداء المستخدمة في طبقة التابعين وأتباعهم:

١- السماع من لفظ الشيخ وصيغ أدائها.

٢- القراءة على الشيخ وصيغ أدائها.

٣- الإجازة مع المناولة وصيغ أدائها.

الخاتمة: وفيها خلاصة البحث.

وقد يشعر المتخصص في دراسات علم الحديث، بتقديم وتأخير بعض المباحث عما استقر عليه في فكره، ولكن طبيعة البحث وتساؤلاته فرض علي هذا الترتيب.

المبحث الأول

الذين أنكروا التدليس صراحة ورووا بصيغة (العننة)

بتصفح المرويات في طبقة التابعين وأتباعهم، نجد أنهم استخدموا صيغ الأداء: (سمعت، وحدثني، وأخبرني، وعن) بكثرة.

(سمعت، وحدثني، وأخبرني) ألفاظ بوضعها اللغوي، والاصطلاحي عند المحدثين تدل على صريح السماع. ولفظة (عن، وقال فلان) تدلان على احتمال السماع وعدمه. وعدل المدلسون عن استخدام الألفاظ الصريحة في السماع، واستخدموا الألفاظ المحتملة.

والتدليس: هو أن يروي الراوي عن شيخه ما لم يسمعه منه، موهماً سماعه منه، بصيغة محتملة كـ (عن) أو (قال).

ولقد كرهه أكثر أهل العلم ممن يدور عليهم الإسناد، مثل: شعبة، وابن المبارك، ووكيع ابن الجراح، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة. فهل هؤلاء استخدموا في رواياتهم الألفاظ التي تدل على صريح السماع (سمعت، وحدثني، وأخبرني)، أم استخدموا العننة، فلا بد من دراسة رواياتهم، واقتصرنا على الصحيحين لمكانتهما عند المحدثين كما أسلفت.

— لقد بالغ شعبة في ذم التدليس والزجر عنه، فقد روى الإمام الشافعي عن شعبة^(١). قال: التدليس أخو الكذب. وقال أيضاً: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس^(٢). ومع قوله هذا نجده استخدم الصيغة التي يستخدمها المدلسون في أداء رواياتهم بقولهم (عن).

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، (ت: ١٦٠هـ) الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، وأول من فتن في العراق عن الرجال، وذبح عن السنة المطهرة، وهو ثقة حافظ متقن عابد زاهد (سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢، تهذيب الكمال ٥٨١، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨).
(٢) الكفاية ١/ ٣٥٦.

وقفت على رواياته في الصحيحين^(١) وبلغت: (١٣٨٥) رواية. منها: (٩٤) رواية في البخاري. و(٤١٠) رواية في مسلم. وأداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ٦٥٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٢).

— وكره التدليس أيضاً ابن المبارك^(٣)، حيث ورد عنه أنه قال: لأن نخر من السماء أحب إلي من أن ندلس حديثاً^(٤). ومع كراهته للتدليس إلا أنه روى (بالعننة).

وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٢٨٥) رواية. منها: (١٠) روايات في البخاري، و(١٣) رواية في مسلم. وأداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ٨٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٥).

— والإمام وكيع^(٦)، لا يستحل التدليس. فقد ورد عن هاشم بن زهير أخي الفياض قال: كان وكيع ربما قال في الحديث: (حدثنا)، وربما لم يقل. قال: فقلنا لجار لنا يقال له

(١) اعتمدت على تخريج هذه الإحصاءات، وجميع ما يرد غيرها في البحث، على برنامج الحاسوب الآلي، الموسوعة الحديثية، الإصدار الثاني من شركة حرف، ثم قمت بتتبعها والتأكد منها يدوياً من مصادرها. (٢) انظر على سبيل المثال، في البخاري الروايات رقم: (١٠، ١٢، ٢١، ٢٥، ١٨٠، ١٩٤، ٤٠٤، ٤٢٦، ١١٧٥، ١١٧٩) وانظر في مسلم الروايات رقم: (٤٠١، ٣٢٧، ٣٧٦، ١٠٨٠، ١٠٩٤، ١٤٤١، ١٤٤٥، ٢١٥٥، ٢١٦٨).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي، (ت: ١٨١هـ) أحد الأئمة الأعلام في الحديث، ومن الذين شاركوا في إرساء قواعد هذا العلم، ومن تكلم في الرجال ولم يكثر، وكان معتدلاً في نقده، واعتد العلماء بقوله، بلغت رواياته في الكتب الستة (٧٧٦) رواية. وبرع أيضاً في التفسير والفقه والعربية ومعرفة أيام الناس. نظم الشعر في الزهد والحث على الجهاد وصنف فيها. ولقد زين علمه بالعمل المتواصل في جميع وجوه البر والخير وأنواع العبادة. صحبت هذا الإمام لأكثر من ثلاث سنوات في رسالة الماجستير وكتبت عنه بعنوان (الإمام عبد الله بن المبارك محدثاً وناقداً) (سير ٨/ ٣٧٨، ت التهذيب ٥/ ٣٨٢).

(٤) الكفاية ١/ ٣٥٦.

(٥) وهي في البخاري: (٣٩٣، ٢١٢٤، ٣٤٠٢، ٣٦٨١، ٤٠٤٢، ٤٤٤٩، ٤٤٧٩، ٥٤٨٨، ٦٧٢٥، ٧٣٩١)، وفي مسلم: (٦٠٧، ٩٧٢، ١٢٨٠، ١٤٠٢، ١٦٢٢، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٨٥٤، ٢٣٨٩، ١٩٨٨، ١٩٣٠).

(٦) وكيع بن الجراح بن ملبح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ (ت ١٩٧هـ) أحد الأعلام. وكان من بحور العلم وأئمة الحفاظ. وكان عابداً قال أحمد: كان مطبوع الحفظ، وكان وكيع حافظاً حافظاً وكان أحفظ من ابن مهدي كثيراً كثيراً. وقال: عليكم بمصنفات وكيع. (سير ٩/ ١٤٠، ت التهذيب ١١/ ١٢٣).

أبو الوفاء - كان لا يحسن شيئاً - : سله لم يقول في بعضه (حدثنا) ولا يقول في بعضه؟ قال : فتقدم إليه فسأله، قال : فقال له وكيع : أما وجد القوم خطيباً غيرك؟ نحن لا نستحل التدليس في الثياب، فكيف في الحديث؟^(١) ومع قوله هذا نجده روى (بالعننة).

وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت : (٣٨٦) رواية . منها : (١٥٨) رواية أداها (بالعننة) ، و الروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة . (أي بنسبة ٤١٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٢).

- وقد وصف حماد بن زيد^(٣) ، التدليس بالكذب ، قال خالد بن خدّاش : سمعت حماد بن زيد يقول : التدليس كذب . ثم ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم : المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور . قال حماد : ولا أعلم المدلس إلا متشبعاً بما لم يعط^(٤) . ومع ذلك القول في التدليس ، نجده روى (بالعننة) .

وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت : (٤٠٢) رواية . منها : (٩٧) رواية في البخاري . و (٤٨) رواية في مسلم . وأداها (بالعننة) ، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة . (أي بنسبة ٣٦٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٥).

(١) الكفاية ١ / ٣٥٦ .

(٢) وعلى سبيل المثال ، انظر الروايات التالية في البخاري : (١١١ ، ٩٤٥ ، ٣٠٣٨ ، ٣٠٨٩ ، ٣١٧٢ ، ٣٤١١ ، ٥١٢٨ ، ٦٧٦٠ ، ٦٩٣٧ ، ٧٢٥٢ ، ٧٤٣٣ ، ٧٤٥٦) ومسلم : (٨ ، ١٩ ، ٤٩ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٧٨ ، ٢٠٩ ، ٨٢٢ ، ٨٦٠ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٢٨٩١ ، ٢٩٠٥ ، ٢٩٦٦ ، ٢٩٦٧ ، ٢٩٧٠ ، ٢٩٧١ ، ٢٩٨٧ ، ٢٩٩٥) .

(٣) حماد بن زيد بن درهم الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، الضرير ، (ت : ١٧٩ هـ) ثقة ، ثبت ، فقيه ، إمام ، كان يحفظ حديثه ، ولم يكن له كتاب . (سير ٧ / ٤٥٦ ، ت التهذيب ٣ / ٩) .

(٤) الكفاية ١ / ٣٥٦ .

(٥) انظر على سبيل المثال ، في البخاري الروايات رقم : (٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ١٦١١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٧٧ ، ٣٦٣٠ ، ٣٦٥٨ ، ٣٦٨٨ ، ٥٤١١) . وفي مسلم الروايات رقم : (١٧ ، ٢٧ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ٢٥٤ ، ١٢١٦ ، ١٢٧٠ ، ١٢٩٣ ، ١٤٠٩ ، ٢٦٤٩) .

— وأيضاً كره التدليس حماد بن سلمة^(١)، قال سليمان بن حرب: حدثني أبو النعمان قال: قال حماد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن الناس أنني قد سمعته منه^(٢). ومع كراهته للتدليس، روى (بالنعنة).

وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (١٢٤) رواية. منها: (١) رواية واحدة في البخاري و(٦٥) رواية في مسلم وأداها (بالنعنة)، والروايات الباقية أداها باللفظ صريحة. (أي بنسبة ٥٣٪ من رواياته جاءت بالنعنة)^(٣).

فهؤلاء هم: شعبة، وابن المبارك، وحماد، ووكيع، من أئمة أتباع التابعين الذين يدور الإسناد عليهم، ووردت عنهم نصوص صريحة في كراهتهم للتدليس، وذم المدلسين، إلا أننا رأيناهم أكثروا الرواية بصيغة (النعنة)، فما السري ترى؟

— ألم يعرف المحدثون في تلك الطبقة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟

— أم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، فلم يلتزموا بها ؟ الإجابة قطعاً لا، وسنقف على ذلك في المباحث القادمة.

مركز تحقيق كاتبيتور علوم إسلامي

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، (ت: ١٦٧هـ) الإمام القدوة، ثقة، عابد، أثبت الناس في حميد الطويل وأثبتهم في ثابت، تغير حفظه قليلاً باخراً وكان صاحب تصانيف.

(سير — ٤٤٤/٧، ت التهذيب ٣/ ١١).

(٢) الكفاية ١/ ٢٩٠.

(٣) انظر في البخاري الرواية رقم: (٤٢٥٦). وفي مسلم: (١١٩، ١٨١، ١٩٢، ٢٠٣، ٣٧٦، ٥٢٧،

٥٨٠، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٨٣، ٨٩٦، ٨٩٧).

المبحث الثاني

الذين لم يؤثر عنهم التدليس ورووا بصيغة (العنينة)

وأما الأئمة الذين لم يؤثر عنهم أنهم دلسوا فهم: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أبي زائدة، ويحيى بن آدم.

فلا بد من دراسة روايات هؤلاء أيضاً، وهل استخدموا الألفاظ التي تدل على صريح السماع، أم استخدموا العنينة؟.

– معمر بن راشد^(١): فقد وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٥٥٤) رواية. منها: (٢١٠) رواية في البخاري. و (٢١٦) رواية في مسلم. وأداها (بالعنينة)، والروايات الباقية أداها بالألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٧٧٪ من رواياته جاءت بالعنينة)^(٢).

– أبو عوانة الوضاح الشكري^(٣): وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت: (٢٢٣) رواية. منها: في البخاري: (٨٢) رواية. و (٦٦) رواية في مسلم.

مركز تحقيق كاتبة علوم إسلامي

(١) معمر بن راشد الأزدي الحداني، مولاهم أبو عروة بن أبي عمرو البصري، (ت: ١٥٤ هـ) الإمام الحافظ، وقال الذهبي: ومع كون معمر ثقة ثبتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليل، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا عنه من كتبه. وله كتاب الجامع (سير أعلام النبلاء ٥/٧، تهذيب الكمال ١٣٥٥، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٤٣).

(٢) وعلى سبيل المثال، انظر الروايات التالية في البخاري: (٤٢، ١١٥، ١٣٥، ١٧٠٦، ١٨١١، ١٩٦٦، ٢١٦٣، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٦٢). وفي مسلم: (١١١، ١٢٣، ١٢٩، ١٤٨، ١٦٨، ١٨٢، ٢٣٧، ٢٧٩، ١١٩٨، ١٠٨٢).

(٣) الوضاح بن عبد الله الشكري، أبو عوانة الواسطي (ت: ١٧٦ هـ) الإمام، الحافظ، الثبت، قال ابن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم. وقال أحمد: إذا حدث من كتابه فهو أثبت وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم. وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه. وقال ابن معين كان أمياً، يستعين بمن يكتب له. (سير أعلام النبلاء ٨/٢١٧، تهذيب الكمال ١٤١٦، تهذيب التهذيب ١١ / ١١٨، التاريخ لابن معين ٤٢٩).

وأداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٦٦٪ من رواياته جاءت بالعننة) ^(١).

— عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ^(٢): وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٣١) رواية. منها: (٢١) رواية في البخاري، و(٢٠) رواية في مسلم. وأداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٣١٪ من رواياته جاءت بالعننة) ^(٣).

— عبد الرحمن بن مهدي ^(٤): وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت: (١٩٥) رواية. منها: (٧) روايات في البخاري و(٢٦) رواية في مسلم. أداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ١٧٪ من رواياته جاءت بالعننة) ^(٥).

(١) وعلى سبيل المثال، انظر في البخاري الروايات رقم: (٥٨، ٦٠، ٩٦، ٢٤٠٦، ٢٤٥٠، ٢٤٨٨، ٣٩٤٨، ٤٠٠٨، ٤٠٢٩، ٤١٤٢). وفي مسلم: (٣، ١٢٧، ١٢٩، ١٩٣، ١١٥٧، ١١٦٣، ١١٩٢، ١١٩٦، ٢٣٦١، ٢٣٦٧).

(٢) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عتبة، (ت: ١٥٧ هـ) كان إمام الديار الشامية في الفقه وشهرته في الفقه فاقت على علمه بالحديث. كان عابداً زاهداً ورعاً أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر وكان مختلطاً بالناس ينضي حوائجهم عند الولاة والوزراء، وثقه العلماء وأثنوا على علمه وسيرته (سير ١٠٧/٧، ت الكمال ٨٠٧، ت التهذيب ٦ / ٢٣٨ مقدمة الجرح ١ / ١٨٤).

(٣) وعلى سبيل المثال، انظر في البخاري الروايات رقم: (١٥٤، ٢٠٥، ٦٤٠، ٧٠٧، ١٠١٨، ٢١٣١، ٢٣٣٩، ٢٣٤١، ٢٦٣١، ٢٧٥٠، ٢٩٠٢). وفي مسلم: (٣٩٢، ٣٩٩، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٠٥، ٦٢٥، ٦٧٥، ٧٩٢، ١٥٣٦، ١٥٤٨).

(٤) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري، (ت: ١٩٨ هـ) إمام، فقيه، حافظ ثبت حجة، عارف بالرجال. قال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات. (سير ٩ / ١٩٢، ت الكمال ٨١٩، ت التهذيب ٦ / ٢٧٩، الثقات ٣ / ٢٤٠).

(٥) انظر في البخاري الروايات رقم: (٣٥١٥، ٤٢٣٦، ٤٤٧٩، ٤٥٧٠، ٦٣٦١، ٧٣٦٤) وعلى سبيل المثال، انظر الروايات التالية في مسلم: (٧٤، ٢٦٧، ٤٥٤، ١١٢٠، ١٢٢٤، ١٩٣٣، ٢٠٣٢، ٢٢٥٦، ٢٥٥٣، ٢٨٧١).

- يحيى بن سعيد القطان^(١). وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت: (٥١٢) رواية. منها: (٩٦) رواية في البخاري و (١٠٣) رواية في مسلم. وأداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ٣٩٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٢).
- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة^(٣): وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٤٤) رواية. منها (١١) رواية في البخاري و (١٧) رواية في مسلم. أداها (بالعننة)، والباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ٦٤٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٤).
- يحيى بن آدم^(٥): وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٥٧) رواية. منها (٨) روايات أداها (بالعننة)، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ١٤٪ من رواياته جاءت بالعننة)^(٦).

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، (ت: ١٩٨ هـ) إمام في الجرح والتعديل، أمير المؤمنين في الحديث ثقة ثبت حجة، قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء ومنه تعلم أحمد ويحيى وعلي وسائر أئمتنا رحمته الله عليهم.

(سير- ١٧٥/٩، ت الكمال ١٤٩٨، ت التهذيب ١٦/١١، ت بغداد ١٤/١٣٥)

(٢) وعلى سبيل المثال، انظر الروايات التالية في البخاري: (٣٨، ٥٤، ١١٥، ١١٧٢، ١١٩٤، ١٢٢٥، ٢٠٤١، ٢١٠٠، ٢١٩٦، ٢٣٢٧). وفي مسلم: (١٤، ٤٥، ٢٦٦، ١٠٦٢، ١١٠٩، ١١١٢، ١١٤٦، ١١٧٢، ٢٠٦٨، ٢١١٩).

(٣) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة واسمه خالد ميمون، أبو سعيد الكوفي، (ت: ١٨٤ هـ) الحافظ الحجة. قال أحمد وابن معين: ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال العجلي: ثقة وهو ممن جمع له الفقه والحديث، ويعد من حفاظ الكوفيين، مفتياً ثباتاً، صاحب سنة، وكان على قضاء المدائن. ووکیع إنما صنف كتبه على كتب يحيى بن أبي زائدة. وقال ابن أبي حاتم: هو أول من صنف الكتب في الكوفة (سير- ٨/٣٣٧، ت الكمال ١٤٩٧، ت التهذيب ١١/٢٠٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٧٤، الجرح ٩/١٤٤).

(٤) انظر الروايات التالية في البخاري: (٢٧٦، ٢٧٨٠، ٣٠٢٣، ٣٢٣٥، ٣٦٨٩، ٤٠٣٨، ٤٣٨٤، ٤٨١٣، ٥١٥٢، ٥٨٥٩، ٦٤٠٤). وانظر على سبيل المثال، الروايات في مسلم: (٢٩٨، ٣١٤، ٤٣١، ٧٠٩، ١٠٩٩، ١٣١٦، ١٦١٠، ٢٢٥٦).

(٥) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، أبو زكريا الكوفي، (ت: ١٨٧ هـ) الحافظ المجود. وكان من كبار أئمة العلم والاجتهاد. وقال أبو حاتم: كان يتفقه وهو ثقة. وله كتاب الخراج. (سير- ٩/٥٢٢، ت الكمال ١٤٨٥، ت التهذيب ١١/١٧٥، طبقات ابن سعد ٦/٤٠٢).

(٦) انظر في البخاري الروايات التالية: (٣٣١٧، ٤٣٨٠، ٤٩٣٠). وفي مسلم: (٨٣٩، ١٧٣٦، ٢١٩٦، ٢٧٤٤، ٢٨١٤).

فهؤلاء الأئمة: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى ابن أبي زائدة، ويحيى بن آدم. الذين لم أقف على أنهم وصفوا بالتدليس، في كتب الجرح وعلم الرجال وطبقات المدلسين إلا أنهم رَوَوْا وأدوا رواياتهم بصيغة (العننة) أيضاً^(١).
فما السرياً ترى؟ ونفس التساؤل يتكرر:

– ألم يعرف المحدثون في تلك الطبقة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟

– أم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، فلم يلتزموا بها ؟

* * *



(١) وأما بقية الرجال الذين ذكر ابن المديني أن الإسناد يدور عليهم، فكلهم مذكور أنهم دلسوا، وذكروا في طبقات المدلسين وهم: الزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق الهمداني، وسليمان الأعمش، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وهشيم .
لذا استبعدت هؤلاء الأئمة من الدراسة التطبيقية ولم أبحث في رواياتهم، لأنهم دلسوا وعننوا المدلسين مقبولة ومحمولة على الاتصال بالشروط التي ذكرها العلماء في كتب المصطلح وهؤلاء ممن قبل العلماء عننهم.

المبحث الثالث

التزام المحدثين في تلك الطبقة (بالفاظ وصيغ الأداء) وعدم تغييرها

النصوص الواردة عن المحدثين في طبقة أتباع التابعين، تدل على أنهم منعوا من تبديل وتغيير لفظ الشيخ إذا قال: حدثنا فلان، قال أخبرنا فلان. فلا يجوز للطالب أن يقول في الرواية: حدثنا أو حدثني، بدل أخبرنا. وأخبرنا أو أخبرني بدل حدثنا.

ويدل على منعهم ذلك ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل، فقد ورد عن عوف^(١) قال: سألت الحسن^(٢)، قلت: أقرأ عليك، فأقول حدثنا الحسن؟ قال: نعم. قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن ذلك، قال: لا. ولكن يقول: قرأت. وإذا قال الشيخ: حدثنا، قلت: حدثنا، وإذا قال: أخبرنا، قلت: أخبرنا، تتبع لفظ الشيخ، فإنما هو دين تؤديه عنه، ولا تقل لأخبرنا: حدثنا. ولا لحدثنا: أخبرنا. إلا على لفظ الشيخ، وهو أحب إلي. قال: ولا بأس بالقراءة، ولكن تبين ذلك^(٣).

قال علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال: قلت ليحيى وهو ابن سعيد القطان: إنك تقول: فلان قال حدثني فلان، وقال حدثنا فلان، فحدثني وحدثنا عندك سواء؟ قال: لا. ما هما سواء، إذا قال: حدثنا، فلا يعجبني أن أقول: حدثني، وربما قال حدثني، فأشك فأقول: قال حدثنا، فأما إذا قال: حدثنا، فلا أستجيز أن أقول: قال حدثني^(٤).

قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن هذا الكلام. فقال أبو عبد الله: اتبع لفظ الشيخ في قوله: حدثنا، وحدثني، وسمعت، وأخبرنا، ولا تعدّه. فإذا كانت قراءة، بينت القراءة،

(١) عوف بن أبي جميلة العبدي، أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي، (ت: ١٤٦هـ) قال أحمد: ثقة صالح الحديث. وقال ابن معين والنسائي: ثقة ثبت. ووثقه ابن سعد. وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر والتشيع (سير - ٣٨٣/٦، ت الكمال ١٠٦٥، ت التهذيب ٨ / ١٦٦ الجرح ٧ / ١٥).

(٢) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، (ت: ١١٠هـ) ثقة فقيه، فاضل مشهور رأس الطبقة الثالثة كان يرسل كثيراً ويدلس (سير ٤ / ٥٦٣، ت الكمال ٢٥٥، ت التهذيب ٢ / ٢٦٣، ط ابن سعد ٧ / ١٥٦).

(٣) الكفاية ١ / ٢٩٢.

(٤) الكفاية ١ / ٢٩٣.

وكذلك العرض . ولا تغير لفظ الشيخ، إنما تريد أن تؤدي لفظه كما تلفظ به، هو أسلم لك إن شاء الله تعالى^(١).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٢): قلت لأبي: الناس يقولون عن عبد الرزاق^(٣): أنا معمر، وأنت تقول: حدثنا؟ قال: كان يعلم أن قوله حدثنا، أحب إلينا، وكان يقول لنا ذلك، ثم يرجع فيقول أنا.

ومعنى ذلك: أن الإمام أحمد التزم بلفظ شيخه عبد الرزاق في الأداء ولم يغيره.

وأما ما قاله الخطيب البغدادي: من أنه أجاز (أي التبديل والتغيير) من أباح التحديث على المعنى^(٤). فيمكن أن يكون ذلك في الطبقات الأخيرة من المحدثين.

وما أورده من قول الحميدي^(٥): كان عند ابن عيينة، حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، واحداً^(٦).



(١) الكفاية ٢٩٣/١.

(٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: ٢٩٠ هـ). قال أحمد: قد وعى عبد الله علماً كثيراً. وقال عبد الله بن أحمد: كل شيء أقول قال أبي فقدم سمعته مؤتمن أو ثلاثة. وكان راوية أبيه سمع منه المسند والتفسير ومعظم مؤلفاته. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. ووثقه النسائي والدارقطني وأبو حاتم وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة. (ت الكمال ٦٦٤، ت التهذيب ١٤١/٥، التقريب ٤٠١/١)

(٣) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم أبو بكر الصنعاني، (ت: ٢١١ هـ) قال ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في الفضائل ولم يتابع عليها فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم. وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به. قال أبو حاتم: يكتب حديثه ويحتج به. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب بأخرة. كتب عنه أحاديث مناكير. وقال العجلي والبخاري: ثقة يتشيع. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف مشهور عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (سير ٥٦٣/٩، ت الكمال ٨٢٩، ت التهذيب ٦ / ٣١٠)

(٤) الكفاية ٢٩٢/١.

(٥) عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي، أبو بكر الأسدي، (ت: ٢١٩ هـ) قال أحمد: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: هو أثبت الناس في ابن عيينة. وهو رئيس أصحابه وهو ثقة إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، إذا وجد البخاري الحديث عند الحميدي كان لا يعدوه إلى غيره. (سير ٦١٦/١٠، ت الكمال ٦٨٢، ت التهذيب ٥ / ٢١٥).

(٦) الكفاية ٢٩٣/١.

وقول أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، سمعت: أبا الوليد يقول: حدثنا، وأخبرنا، واحد. لا تدل هذه الأقوال على جواز تبديل و تغيير، أو وجوب اتباع لفظ الشيخ في قوله: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. وإنما تدل الأقوال: على أن إطلاق لفظة: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت، كلها تؤدي معنى واحداً إذا أريد به السماع. بدليل قول أبي خيثمة عن يحيى ابن سعيد القطان قال: أخبرنا، وحدثنا، واحد. إذا أراد به السماع^(١).

فيتضح لنا أن المحدثين في طبقة أتباع التابعين، منعوا من تبديل وتغيير لفظ الشيخ في الأداء، ولم أقف على أي نص يدل على جواز ذلك في أي ظرف من الظروف. وإن لم تسعفنا النصوص على ذلك (منع أو جواز التبديل والتغيير) من طبقة التابعين، إلا أنه يتبادر إلى الذهن، أن أتباع التابعين اقتدوا في صنيعهم ذلك بأساتذتهم ومشايخهم التابعين الذين كانوا أشد منهم التزاماً في قواعد الرواية.

ولعل الأمثلة التطبيقية الآتية من صحيح الإمام مسلم والبخاري تعطينا صورة واضحة عن التزام المحدثين في تلك الطبقة (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها، وأنهم إذا وضعوا قاعدة من القواعد أو المصطلحات التزموا بها ولم يتساهلوا في العمل بها:

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

المثال الأول^(٢):

روايات همام بن منبه^(٣) عن أبي هريرة^(٤) - وأغلب ظني أنها من الصحيفة المشهورة - روى منها مسلم فقط (٥٥) رواية في الأصول. كلها بسند واحد، وصيغة السماع فيها

(١) الكفاية ١/ ٣٠٩.

(٢) اعتمدت على تخريج هذه الاحصاءات، على برنامج الحاسوب الآلي، الموسوعة الحديثية، الإصدار الثاني من شركة حرف، ثم قمت بتتبعها والتأكد منها يدوياً من مصادرها.

(٣) همام بن منبه بن كامل بن شيخ اليماني أبو عتبة الصنعاني (ت: ٣٢٢هـ) قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: يمني تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات (سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١١، تهذيب الكمال ١٤٤٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٦٧).

(٤) أبو هريرة الدوسي اليماني، (ت: ٥٧ هـ). اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً. قدم المدينة وأسلم عام خيبر، ولازم رسول الله ﷺ ولم ينشغل بأمور المعيشة قطعاً، لذا كثرت أحاديثه، وكان من حفاظ الصحابة، آمن رسول الله ﷺ على دعائه عندما قال: اللهم أسألك علماً لا ينسى. وفضائله ومناقبه كثيرة - رضي الله عنه - (ت الكمال ١٦٥٥، تهذيب ١٢/ ٢٦٢، الإصابة ٤/ ٢٠٢).

المثال الثاني :

روايات: (يحيى بن يحيى ^(٢) عن مالك) في مسلم بلغت: (٢٣٥) رواية ^(٣) . وفي كل هذه الروايات جاءت بلفظ: (يحيى بن يحيى قرأت على مالك) .

(١) محمد بن رافع بن أبي زيد واسمه سابور القشيري، مولا هم أبو عبد الله النيسابوري الزاهد (ت: ٢٤٥هـ). قال أحمد: محمد بن يحيى أحفظ ومحمد بن رافع أروع. قال البخاري: كان من خيار عباد الله. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال ابن أبي حاتم وأبو زرعة: شيخ صدوق قديم علينا وكان قد رحل مع أحمد. وقال مسلم: ثقة مأمون صحيح الكتاب. وقال ابن حجر ثقة عابد. (ت الكمال ١١٩٦، ت التهذيب ٩ / ١٦٠، التقريب ٢ / ١٦٠).

(٢) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري، (ت: ٢٤٢هـ) قال أحمد: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله. وقال أيضاً: كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيراً. وقال النسائي: ثقة ثبت. قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً وفضلاً ونسكاً وإتقاناً. وقال ابن حجر: ثقة ثبت إمام. (ت الكمال ١٥٢٥، ت التهذيب ١١ / ٢٩٦، التقریب ٥٩٨).

٠٤٠٩٠٤٠٠٠٣٩٢٠٣٨٣٠٣٦٧٠٣٣٦٠٣١٩٠٣٠٦٠٢٩٧٠٢٧٩٠٢٣٧٠١٦٩٠٩٨٠٧١٠٥٢(٣)
 ٠٥٧٨٠٥٧٠٠٠٣٨٩٠٥٤٧٠٥١٥٠٥١٢٠٥٠٧٠٥٠٠٠٥٠٤٠٤٨٠٠٤٦٣٠٤٦٢٠٤٣٧٠٤٢١٠٤١٠
 ٠٦٩٧٠٦٨٥٠٦٧٧٠٦٤٩٠٦٥٨٠٦٥٠٠٦٤٩٠٦٣٢٠٦٢٩٠٦٢٦٠٦٢١٠٦١١٠٦٠٨٠٦٠٧٠٥٨٠
 ٠٧٥٨٠٧٤٩٠٧٣٨٠٧٣٦٠٧٣٢٠٧٣١٠٧٢٣٠٠٣٣٦٠٧١٨٠٧١٤٠٧٠٥٠٧٠٣٠٧٠٠٠٧٠٠٠٧٠٠٠
 ٠٩٥١٠٩٠١٠٠٨٩٤٠٨٩١٠٨٨٢٠٨٥٢٠٨٤٦٠٨٤٢٠٨٢٨٠٨٢٥٠٨١٨٠٧٨٩٠٧٦٣٠٧٦١٠٧٥٩
 ٠١١٥٦٠١١٣٨٠١١٣٧٠١١٢٣٠١١١١٠١١٠٩٠١١٠٢٠١٠٨٠٠١٠٣١٠٩٩٨٠٩٨٥٠٩٨٤٠٩٨٢
 ٠١٢١١٠١٢١١٠١١٩٩٠١١٩٦٠١١٩٣٠١١٨٩٠١١٨٧٠١١٨٦٠١١٨٤٠١١٨٢٠١١٧٧٠١١٦٥
 ٠١٣٢١٠١٣١٨٠١٣٠٦٠١٣٠١٠٠٣٠٠٣١٢٨٠٠١٢٨٥٠١٢٧٧٠١٢٦٠٠١٢٣٠٠١٢٢٩٠١٢١١
 =٠١٣٧٩٠١٣٧٧٠١٣٧٢٠١٣٥٧٠١٣٤٩٠١٣٥٧٠١٣٣٩٠١٣٣٤٠١٣٣٣٠١٣٢٩٠٠٣٢١١٠١٣٢٣

إلا في (٣) روايات، جاءت بلفظ: (يحيى بن يحيى قال: قلت لمالك: حدثك فلان) وهي الروايات رقم: (٥٤٣، ١٤٢١، ١٤٩٤).

وهذه الثلاث روايات وإن تغير لفظها في الأداء، إلا أنها جاءت بمعنى (٢٣٢) رواية، في صيغة الأداء.

فمعنى ذلك أن الإمام مسلماً اعتمد في ذكر هذه الروايات الـ (٢٣٥) رواية، على موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى بن بكير. وفي كلها صيغة السماع واحدة (قرأت على مالك)، ويدل هذا على التزام المحدثين (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها.

المثال الثالث:

كان حجاج بن محمد الأعور^(١)، يروي عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج. فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته، لأنه قد كان عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه^(٢).

= ١٣٨٣، ١٣٩٩، ١٤٠٧، ١٤٠٩، ١٤٢٥، ١٤٢٩، ١٤٣٣، ١٤٤٢، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٥٢، ١٤٦٠، ١٤٧١، ١٤٨٠، ١٤٨٦، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٩، ١٤٩٢، ١٥٠١، ١٥٠٤، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٣١، ١٥٣٤، ١٥٣٩، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٧، ١٥٦٤، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٧٠، ١٥٧٤، ١٥٧٦، ١٥٨٤، ١٥٩٣، ١٦٠٩، ١٦٢١، ١٦٢٣، ١٦٢٥، ١٦٣٨، ١٦٦٤، ١٥٠١، ١٦٨١، ١٦٨٦، ١٧٠٤، ١٧١٩، ١٧٢٢، ١٧٢٦، ١٧٤٩، ١٧٥٨، ١٧٦٠، ١٧٦٠، ١٨٦٠، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٩١٢، ١٩١٤، ١٩٢٧، ١٩٤٥، ١٩٧٢، ١٩٩٧، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠١٢، ٢٠٢٩، ٢٠٤٠، ٢٠٥٨، ٢٠٦٥، ٢٠٦٨، ٢٠٧٨، ٢٠٨٥، ٢٠٩٧، ٢١٠٠، ٢١٠٧، ٢١١٥، ٢١٢٧، ٢١٨٢، ٢١٩٢، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٥، ٢٣٢٧، ٢٣٤٧، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦٣، ٢٥٢٦، ٢٦٠٩، ١٩١٤، ٢٦٢٣، ٢٦٣٢، ٢٦٩١، ٢٧٣٥، ٢٢٨٦٦.

(١) حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد ترمذي الأصل، (ت: ٢٠٦ هـ) قال أحمد: ما كان أضيظه وأشد تعاهده للحروف ورفع أمره جداً. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً إن شاء الله وكان قد تغير آخر عمره حين رجع إلى بغداد. ووثقه ابن المديني والنسائي ومسلم والعجلي وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره قبل موته (ت الكمال ٢٣٤، ت التهذيب ٢ / ٢٠٥).

(٢) الكفاية ١ / ٢٩٠، الشذا الفياح ٢٨٠.

يدل هذا النص على وصف حالة الحجاج مع الرواية، وأنه كان يروي عن ابن جريج بالنعنة، لأنه روى من كتبه، واحتج الناس برواياته (النعنة) لأنه كان لا يروي إلا ما سمعه. فبحثنا هل التزم المحدثون بصيغة (النعنة) الذي عرف من حال الحجاج، أم بدلوه وغيره إلى صيغ أخرى؟

فبالرجوع إلى روايات (حجاج الأعور عن ابن جريج) في الصحيحين: والتي بلغت (٥٥) رواية. نجد منها (٢٢) رواية جاءت بصيغة (حجاج بن الأعور عن ابن جريج) (١).

ومنها (٣٠) رواية جاءت بصيغة (حجاج بن الأعور قال ابن جريج) (٢).

وجاءت الروايتان: (٩٧٤، ١٦١٦) بصيغة: (حدثنا). والرواية الأولى: انفرد مسلم بتخريجها عن سمع حجاج الأعور ولعل الخطأ منه. أما الرواية الثانية: فقد أخرجها النسائي في السنن الكبرى من نفس الطريق بصيغة (عن)، وجاءت الرواية (١٤٧٤) بصيغة: (أخبرنا)، وأخرجها البخاري وغيره كلهم بصيغة: (عن، أو قال).

فمعنى هذا أن حجاج بن الأعور روى جميع رواياته عن ابن جريج بصيغة محتملة للسمع، ولم تتبدل إلا في (٣) روايات، وواضح من التخريج أنه وقع خطأ ولعله من بعض النساخ.

وهذا يدل على التزام المحدثين في طبقة أتباع التابعين (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها، وأنهم إذا وضعوا قاعدة من القواعد أو المصطلحات التزموا بها ولم يتساهلوا في العمل بها.

(١) وهي: في البخاري رقم: (٤٥٦٨، ٤٥٨٠، ٤٥٩٩، ٤٨٤٧، ٥٢٦٧، ٦٦٩١). وفي مسلم:

(١٢٢، ١٥٦، ٤٥٥، ٦٣٨، ٩٧٠، ١٠٤٩، ١٣٨٦، ١٣٨٦، ١٤٢٩، ١٨٥٦، ١٩٠٥، ١٩٧٩، ٢٠٣١،

(٢٧٧٨، ٢١١٦).

(٢) وهي في البخاري رقم: (٤٦٦٥، ٤٦٨١، ٥١٧٩). وفي مسلم: (٣٧٧، ٥٤٧، ٦٤٩، ٧٣٢، ٧٥١،

٨٨٣، ٩٤٣، ١٠٢٩، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١١٨٧، ١٣٤٢، ١٤١٧، ١٤٧١، ١٤٨٣، ١٧٠١، ١٨٣٤، ١٨٥٦،

١٩٢٣، ١٩٥٩، ٢١٦٦، ٢٤٩٦، ٢٥٣٨، ٢٦٠٢، ٢٧٨٩، ٢٩٤٥).

وإن لم تسعفنا النصوص على ذلك (منع أو جواز التبديل والتغيير) من طبقة التابعين، إلا أنه يتبادر إلى الذهن، أن أتباع التابعين اقتدوا في صنيعهم ذلك بأساتذتهم ومشايخهم التابعين الذين كانوا أشد منهم التزاماً في قواعد الرواية.

من هنا أستطيع أن أطمئن للدراسة وتطبيقاتها ونتائجها بنسبة كبيرة، لأنني أتعامل مع معطيات ثابتة لا تتغير، في الظروف العادية. فالحديثون في تلك الطبقة منعوا من تغيير وتبديل لفظ الشيخ (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وعن، وقال) في أدائه الرواية. والتزموا هم بذلك.

* * *



المبحث الرابع

طرق التحمل وصيغ الأداء المستخدمة في طبقة التابعين وأتباعهم

إذا رجعنا إلى ما توافر لدينا من أقوال التابعين وأتباعهم، في طرق تحمل الروايات، وصيغ وألفاظ أدائها، لخرجنا بصورة واضحة وتصور حقيقي لما اصطلح عليه القوم، وقعدوا له من القواعد، وربما وقفنا على سبب روايتهم بالعنونة مع عدم تدليسهم، ولعرفنا أيضاً مدى التزامهم بتلك المصطلحات والقواعد من خلال دراستنا التطبيقية.

ذكر الإمام مالك وهو يصور واقع الرواية والطريقة السائدة عندهم في طبقة أتباع التابعين، قال: السماع عندنا على ثلاثة أضرب، أولها: قراءتك على العالم. الثاني: قراءته عليك. والثالث: أن يدفع إليك كتاباً قد عرفه فيقول اروه عني^(١).

ولا يمنع أنه أراد الإخبار أيضاً عن أساتذته ومشايخه، وكلهم من طبقة التابعين، إذ هو يمثل رأس طبقة الأتباع، ولو خالفهم في شيء من هذا أو خالفوه لتبادر إلى ذهنه وذكره، ولم يطلق قوله (السماع عندنا). فالطريقة المنتشرة عندهم:

١- القراءة على الشيخ.

٢- السماع من لفظ الشيخ.

٣- المناولة.

أما عن مرتبة هذه الطرق ودرجاتها، فقد بينها في رواية القعنبي، قال: قال لي مالك بن أنس: قراءتك علي أصح من قراءتي عليك.

وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)^(٢): (لعله يصف ما استقر عليه الاصطلاح بعد ذلك فقدم السماع على القراءة).

أعلم أن طريق النقل، ووجوه الأخذ، وأصول الرواية، على أنواع، منها:

(١) الإمام ١/ ٧٤.

(٢) الإمام ١/ ٦٨.

أولها: السماع من لفظ الشيخ.

وثانيها: القراءة عليه.

وثالثها: المناولة.

وسوف أتعرض لهذه الأقسام، على الترتيب الذي استقر عليه الاصطلاح، حسب درجاتها عند المحدثين.

النوع الأول: السماع من لفظ الشيخ (وصيغ أدائها) :

قال سفيان: كان لفظ الزهري، إذا حدثنا عن أنس: سمعت^(١).

وقال يحيى بن سعيد: ينبغي للرجل أن يحدث الرجل كما سمع، فإن سمع يقول: حدثنا، وإن عريض يقول: عرضت، وإن كان إجازة يقول: أجاز لي^(٢).

وقال أيضاً: كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال حدثني فهو سماع^(٣).

قال حجاج بن محمد: قلت لشعبة: ابن أبي ذئب يقول: إني قرأت على الزهري، فما ترى في ذلك، فقال: ما أبالي قرأت مرة واحدة أو حدثني به عشر مرات، إنه عندي في الفقه سواء، ولكن أحب إلي أن يبين^(٤) ما يبين^(٥) علوم راسدي

ففي هذا القول فضل شعبة أن يبين له طريقة الأخذ، فإن قرأ، يقول: قرأت. وإن سمع من لفظه يبين ذلك ويقول: حدثني.

قال أحمد بن صالح: كان أبو حفص التنيسي حسن المذهب، وكان عنده شيئاً سمعه من الأوزاعي، وشيئاً عرضه عليه، وشيئاً أجاز له، وكان يقول فيما سمعه، (حدثنا) الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: (أنا) الأوزاعي^(٥).

(١) الكفاية ١/ ٢٨٤.

(٢) الكفاية ١/ ٢٩٩.

(٣) الكفاية ١/ ٣٠٢، المحدث الفاصل ٤٣٣.

(٤) الكفاية ١/ ٣٠١.

(٥) الكفاية ١/ ٢٩٧.

قال الإمام الشافعي: إذا قرأت على العالم قل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك قل: حدثنا^(١).
يتضح لنا من هذه الأقوال أن المحدثين في هذه الطبقة، اختاروا لفظ (سمعت، حدثني) إذا كان السماع من لفظ الشيخ.
إلا أنه ورد التساهل عن بعضهم في التعبير بلفظ (أخبرنا أيضاً) فيما أخذ سماعاً من لفظ الشيخ.

قال يحيى بن سعيد: مَنْ سَمِعَ من الشيخ الحديث، فلا يبالي أن يقول: (حدثنا وحدثني، وأخبرنا وأخبرني)^(٢).
وقال أبو خيثمة: إن يحيى بن سعيد القطان قال: أخبرنا، وحدثنا، وسمعت واحد إذا أراد به السماع^(٣).

ولعل تساهل يحيى بن سعيد كان سببه النظر في اعتبار (السماع)، ولم يلحظ في قوله هذا اعتبار (طرق النقل) كما لاحظ ذلك في قوله السابق.
ونخلص من هذه الأقوال: أن السماع من لفظ الشيخ سواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه، عبّر عنه المحدثون في طبقة أتباع التابعين بلفظ (سمعت، وحدثنا وحدثني) في الغالب.

و أجاز مَنْ لم يلاحظ في قوله طريقة النقل و الرواية التعبير عنها بلفظ (أخبرنا).
وإن لم تتوافر لدينا نصوص غير نص واحد في طبقة التابعين، إلا أننا نستطيع القول بأن أتباع التابعين، تأثروا إلى حد كبير في هذا من أساتذتهم ومشايخهم التابعين.
ولدي إحساس كبير بأنهم في طبقة التابعين وأتباعهم لم يستخدموا سوى (سمعت وحدثنا وحدثني) في التعبير عما أخذوه سماعاً من لفظ الشيخ.

(١) الكفاية ١/ ٣٠٣.

(٢) الكفاية ١/ ٢٩٥، المحدث الفاصل ٥٢٢.

(٣) الكفاية ١/ ٣٠٩.

النوع الثاني: القراءة على الشيخ (وصيغ أدائها):

اعتبر المتأخرون من المحدثين، أن (القراءة على الشيخ)، في المرتبة الثانية من طرق الرواية، واستقر الاصطلاح على ذلك، إلا أن (القراءة على الشيخ) كان هو الشائع عند المحدثين في طبقة التابعين وأتباعهم.

وقد وردت نصوص عن بعض التابعين وأتباعهم: كبشير بن نهيك^(١)، وشعبة، ويحيى ابن سعيد، ومالك، وابن مهدي، وابن جريح، أن القراءة أفضل منزلة من سماع لفظ الشيخ. وكثير من محدثي التابعين وأتباعهم: كعروة بن الزبير^(٢)، ومكحول، ونافع^(٣)، وعطاء^(٤)، والشعبي^(٥)، وجعفر بن محمد^(٦)، والحسن، والزهري، وشعبة، وابن مهدي،

(١) بشير بن نهيك السدوسي، ويقال: السلولي، أبو الشعشاء البصري، من الثانية، قال العجلي والنسائي وأحمد وابن سعد وغيرهم: ثقة. وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة. (ت الكمال ١٥٤، ت التهذيب ١ / ٤٧٠).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، (ت: ٩٤ هـ) قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيهاً عالماً ثباتاً مأموناً. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور. (ت الكمال ٩٢٧، ت التهذيب ٧ / ١٨٠).

(٣) نافع الفقيه، مولى ابن عمر، أبو عبدالله المدني، (ت: ١١٧ هـ) قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال العجلي: مدني ثقة. وقال ابن خراش: ثقة نبيل. وقال النسائي: ثقة. وقال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة إمام في العلم متفق عليه صحيح الرواية. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور (ت الكمال ١٤٠٥، ت التهذيب ١٠ / ٤١٢).

(٤) عطاء بن أبي رباح اسمه أسلم القرشي، مولا هم أبو محمد المكي (ت: ١١٤ هـ) كان من سادات التابعين فقيهاً وعلماً وورعاً وفضلاً. قال أحمد: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لأبأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال. (ت الكمال ٩٣٣، ت التهذيب ٦ / ١٩٩).

(٥) عامر بن شراحيل بن عبد، وقيل: عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي، (ت: بعد ١٠٠ هـ) قال ابن معين وأبو زرعة وغير واحد: ثقة. وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي. وقال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل. قال مكحول: ما رأيت أفقه من الشعبي (ت الكمال ٦٤٣، ت التهذيب ٦ / ٦٥).

(٦) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالصادق، (ت: ١٤٨ هـ) قال يحيى بن سعيد: في نفسي منه شيء وما كان كذوباً. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله. وقال ابن حبان: كان من سادات أهل البيت فقيهاً وعلماً وفضلاً يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه. وقد اعتبرت حديث الثقات عنه فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف الأثبات، ومن الحال أن يلصق به ما جناه غيره. وقال ابن حجر: صدوق إمام (ت الكمال ١٩٩، ت التهذيب ٢ / ١٠٣).

والثوري، ومالك، وعبد الرزاق، وردت عنهم نصوص تفيد أن: السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه سواء. وقد ورد عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب قالا: قراءتك على العالم كقراءته عليك.

ومرتبة طرق الرواية والسماع، وحكمها ليست من صميم البحث، وبهذا الإجمال أكتفي لننتقل إلى صيغ الأداء في طبقة التابعين وأتباعهم:

قال محمد بن كثير المصيبي: سألت الأوزاعي عن الرجل يقرأ على الرجل الحديث، يقول: حدثنا؟ قال: يقول كما صنع، قرأت^(١).

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي، يقول: إذا سمعت من المحدث، فقل: حدثنا. وإذا قرأت عليه، فقل: قرأت. وإذا قرئ عليه، فقل: قرئ عليه. وسمعت أبي يقول: وأحب إلي أن تبين كما كان، إذا سمعت، فقل: حدثنا^(٢).

فهذه الصيغة: (قرأت، قرئ عليه) تفيد إلى جانب الأخذ، طريقة الرواية والنقل، وهو القراءة على الشيخ، لذا اعتبر عند المحدثين المحققين أرفع الصيغ والعبارات في التعبير عما أخذ عن الشيخ قراءة.

وأعتقد أن الذين لم يلاحظوا طريقة النقل والرواية وإنما كان ملحظهم جواز الرواية بهذه الطريقة (القراءة على الشيخ) أجازوا إطلاق صيغة: (حدثني وحدثنا).

فقد ورد عن عوف، أن رجلاً أتى الحسن فقال: يا أبا سعيد، إن منزلي ناء وإن الاختلاف يشق علي، ومعي أحاديث من أحاديثك، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً، قرأت. قال: ما أبالي أقرأت علي فأخبرتكم أنه حديثي، أو حدثتكم به. قال: فأقول: حدثني الحسن؟ قال: نعم. قل: حدثني الحسن^(٣).

(١) الكفاية ٢٩٩/١.

(٢) الكفاية ٢٩٩/١، وانظر النكت ٤٩٠/٣.

(٣) الكفاية ٢٦٥/١ و ٣٠٥.

وعن عوف، قال: قلت للحسن: أقرأ عليك الحديث، فأقول حدثني الحسن؟ قال: إي لعمرى، فمن حدثك غيري^(١)؟

وعن عوف، عن الحسن، قال: إذا قرأ على الرجل، فلا بأس أن يقول: حدثنا^(٢).
وعن الزهري، أنه كان لا يرى بأساً، أن يقرأ الكتب على المحدث، فإذا أقرّبها قال: حدثني فلان، عن فلان، بكذا وكذا^(٣).

وقال شعبة: قرأت على منصور، فقلت: أقول حدثني منصور؟ قال: نعم^(٤).
وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أقرأ عليك، فكيف أقول؟ قال: قل حدثنا عطاء^(٥).
وقال سفيان الثوري: إذا قرأت على العالم، فلا بأس أن تقول: حدثنا^(٦).

وقال ابن مهدي: كان الرجل يقرأ على مالك، فيقول: أقول (ثنا)؟ فيقول: نعم. إن شاء الله^(٧).

وقال ابن أبي أويس: سألت مالكا فقلت: يا أبا عبد الله إن الكتاب يعرض عليك، فيحضر عرضه غير واحد، فيجوز لي ولمن حضر عرضه، أن أقول: حدثني مالك، ولم أسمع منك شيئا، وإنما عرض عليك وأنا حاضر، فقال: نعم. أو لست أسمعه؟ إذا مر الخطأ رددته؟ ثم قال لي مالك: على من قرأت القرآن؟ فقلت: على نافع بن أبي نعيم. فقال: أنت قرأت عليه أو هو قرأ عليك؟ فقلت: بل أنا قرأت عليه، فإذا أخطأت ردّ علي، فقال لي: أليس تحدث القراءة عنه ولم تسمعها منه؟ فقلت: بلى، فقال: ذاك جائز^(٨).

(١) الكفاية ١/٣٠٥.

(٢) الكفاية ١/٣٠٥.

(٣) الكفاية ١/٣٠٦، المحدث الفاصل ٤٢٨.

(٤) الكفاية ١/٣٠٦.

(٥) الكفاية ١/٣٠٦، المحدث الفاصل ٤٢٢.

(٦) الكفاية ١/٣٠٦.

(٧) الكفاية ١/٣٠٨، الجامع لأخلاق الراوي ٥٠/٢.

(٨) الكفاية ١/٣٠٨.

قال قتيبة: كنت في كل مجلس أقوم إلى مالك، فأقول: هذا الذي قرأ عليك حبيب كما قرأ؟ فيقول: نعم. فأقول: أقول ثنا مالك؟ فيقول: نعم^(١).

قال ابن بكير: لما عرضنا الموطأ على مالك، قال له رجل من أهل المغرب: يا أبا عبد الله، أحدث بهذا عنك؟ فقال: نعم. قال: وأقول حدثني مالك؟ قال: نعم. أما رأيته فرغت نفسي لكم، وتسمعت إلى عرضكم، وأقمت سقطه وزلله، فمن حدثكم غيري؟ نعم حدث بها عني، وقل: حدثني مالك^(٢).

قال أبو عاصم: سألت مالكا، وابن جريج، وسفيان الثوري، وأبا حنيفة، عن الرجل يقرأ الحديث على المحدث، فيقول فيه حدثنا فلان، فقالوا: نعم. قال أبو عاصم: هذان حجازيان، وهذان عراقيان^(٣).

وواضح من أقوال مالك، ومن في طبقة أساتذته ومشايخه من التابعين أنهم: لم يأخذوا في اعتبارهم طريقة (الرواية والنقل) بدليل: أن ابن عوف الذي روى عن الحسن جواز إطلاق (حدثني)، ورد عنه في رواية ابن المبارك عن عوف، أنه قال: إذا قرأ العالم، على العالم فقال: حدثني فهي كذبة^(٤).

نعم تعتبر (كذبة) لأنه قرأ على العالم ولم يحدثه، فكلمة (حدثني) لا تعبر عن الطريقة وإن أفادت الأخذ.

لذا نرى كثيراً من أتباع التابعين استخدموا صيغة: (أخبرنا وأخبرني) لأنها أوسع في الدلالة من حدثني وحدثنا.

فقد ورد عن نعيم بن حماد، يقول: ما رأيت ابن المبارك يقول قط: حدثنا، كأنه يرى: أخبرنا أوسع^(٥).

(١) الكفاية ١/٣٠٦.

(٢) الكفاية ١/٣٠٩.

(٣) الكفاية ١/٣٠٧.

(٤) الكفاية ١/٢٩٨، المحدث الفاصل ١/٤٣٤.

(٥) الكفاية ١/٢٨٥.

وسمعت أحمد بن صالح يقول في أبي حفص التنيسي: كان حسن المذهب، وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجاز له، وكان يقول فيما سمع: حدثنا الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: أنا الأوزاعي^(١).

قال عبد الرزاق: أخبرني من سمع ابن جريج، يقول: قلت لعطاء: أقرأ عليك الحديث، فأقول: أخبرني عطاء؟ قال: نعم.

وقد سبق أن عطاء قال لابن جريج قل: حدثنا. ولعل ابن جريج اختار صيغة (أخبرنا) في (القراءة على الشيخ) بدلاً من (حدثنا) بدليل ما ورد عن يحيى بن سعيد القطان قال: كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال: حدثني، فهو سماع. وإذا قال: أخبرنا، أو أخبرني، فهو قراءة. وإذا قال: قال، فهو شبه الريح^(٢).

وقال يحيى - يعني بن سعيد القطان - قال ابن جريج، طرح لي نافع حقيبة، فمنها ما قرأت، ومنها ما سألت، قال يحيى: فما قال: سألت وقلت فهو مما سألته، والقراءة أخبرني نافع، ثم قال يحيى: هو أثبت من مالك في نافع^(٣).

وقد ورد أن عبد الرزاق استخدم صيغة: (أخبرنا) بكثرة حتى أصبحت عادة لديه، فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: كنا عند عبد الرزاق، وأنا عن يمينه وإسحاق بن راهويه عن يساره، وكان كثيراً ما يقرأ حدثنا، حدثنا، علم أنا نحب ذلك، ثم يرجع إلى عادته أي (أخبرنا)^(٤).

وقال: قلت لأبي: الناس يقولون عن عبد الرزاق، أنا معمر، وأنت تقول: حدثنا. قال: كان يعلم أن قوله حدثنا، أحب إلينا، وكان يقول لنا ذلك، ثم يرجع فيقول أنا.

(١) الكفاية ١/٣٠٢.

(٢) الكفاية ١/٣٠٢، المحدث الفاصل ٤٣٣.

(٣) الكفاية ١/٣٠٢.

(٤) الكفاية ١/٢٨٥.

وعن محمد بن رافع قال: كان عبد الرزاق يقول: أخبرنا، حتى قدم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، فقالا له: قل: حدثنا. فكل ما سمعت مع هؤلاء، قال: حدثنا، وما كان قبل ذلك، قال: أخبرنا^(١).

قال أحمد بن حنبل: ثنا عبد الرزاق قال: ثنا فلان، فقلت: يا أبا عبد الله إن عبد الرزاق ما كان يقول: حدثنا، كان يقول: أخبرنا؟ فقال أحمد بن حنبل: ثنا، وأنا واحد^(٢).

ولعل الإمام أحمد قصد بقوله: «شيء واحد» إذا أراد به السماع.

ولعل أبي الفوارس قصد بقوله: كان هشيم، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق لا يقولون: إلا (أنا) فإذا رأيت (حدثنا) فهو من خطأ الكاتب. بأن هؤلاء أكثروا من استخدام (أخبرنا)^(٣).

وقال الشافعي: إذا قرأت على العالم، فقل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك فقل: حدثنا^(٤).

وقال الشافعي أيضاً: إذا قرأت على العالم فقل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك العالم فقل: حدثنا. قال أبو نعيم: قلت للربيع بن سليمان: هكذا يقول الشافعي، وبه تقول أنت؟ قال: نعم، إذا قرأت على العالم، فقل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك، فقل: حدثنا^(٥).

ونخلص من هذه الأقوال: أن المحققين من التابعين وأتباعهم، المتحررين للدقة في أقوالهم، وهم قلة جداً^(٦) استخدموا: (قرأ، قريء عليه). أما أغلبيتهم فاستخدموا (أخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ لأنه أوسع في الدلالة من سمعت وحدثنا.

(١) الكفاية ٢٨٦/١، الشذا الفياح ٢٧٩/١.

(٢) الكفاية ٢٨٦/١، المحدث الفاصل ٥١٧.

(٣) الكفاية ٢٨٦/١.

(٤) الكفاية ٢٧٩/١.

(٥) الكفاية ٣٠٣/١.

(٦) ورد استخدام (قرأت على) في صحيح البخاري في أربعة مواضع في الروايات: (٥٢٢، ١٣٢٥) من استخدام عبد الله بن مسلمة و: (٢٣١٨، ٤٥٥٥) وردت من استخدام يحيى بن يحيى، وكذلك من طريق يحيى في مسلم (٢٢٤) رواية. وورد استخدام (قريء على) في البخاري رواية رقم: (٥٧٢١) من طريق حماد.

النوع الثالث : المناولة مع الإجازة (وصيغ أدائها) :

تدل النصوص الواردة عن بعض التابعين وأتباعهم، فيما يتعلق بالإجازة مع المناولة، أن صورتها لديهم وطريقتهم فيها هي : أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه، أو نسخة منه وقد صححها، وكتبها بخط يده، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب : هذه روايتي، فاروها عني ويدفعها إليه، أو يقول له خذها فانسخها، واروها عني، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحققه جميعه فيجيزه له، هذا بعد تأكدهم من أهلية المجاز، ولم يشترطوا فيها العرض أو القراءة على الشيخ.

وتدل النصوص أيضاً على قبول أحاديث (الإجازة مع المناولة) وتصحيح العمل بها. فقد ورد عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي، قال : أعطاني مكحول^(١) دفترأ فيه حلال وحرام، فقال : خذ هذا الدفتر فاروه وحدث به عني . قلت له : كيف أرويه وأحدث به عنك وأنا لم أسمعك منك ؟ قال : بلي، أنا أقول اروه وحدث به عني، وتقول : لم أسمعك منك^(٢).

وعن يحيى بن الزبير بن عباد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير، قال : طلبت من هشام بن عروة أحاديث أبيه، قال : فأخرج إليّ دفترأ، فقال : في هذا أحاديث أبي، صححته، وعرفت ما فيه، فخذها عني ولا تقل كما يقول هؤلاء : حتى أعرضه^(٣).

يقصد أقرأه عليك .

(١) مكحول الشامي، أبو عبد الله الفقيه الدمشقي، (ت : ١١٨ هـ) . قال ابن عمار : كان إمام أهل الشام . وقال العجلي : تابعي ثقة . وقال ابن خراش : شامي صدوق وكان يرى القدر . وقال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أنفه من مكحول . وقال ابن حجر : ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور . (ت الكمال ١٣٦٩، ت التهذيب ٢٨٩/١٠، التقریب ٢٨٣/٢) .

(٢) الكفاية ١/٣٢٠ .

(٣) الكفاية ١/٣٢١ .

وعن هشام بن عروة، قال : جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة، فقال لي : يا أبا المنذر هذه أحاديث أرويهما عنك؟ قلت : نعم . فذهب فما سألني عن شيء غيرها^(١) .
وفي الكلام اختصار يحتمله السياق : هذه أحاديث من أحاديثك أرويهما عنك؟ فنظرت إلى الصحيفة، فقلت : نعم .

وعن عبيد الله بن عمر، قال : كنت أرى الزهري يؤتى بالكتاب، ما قرأه، ولا قُرئ عليه، فيقال له : نروي هذا عنك، فيقول : نعم^(٢) .

والرواية التالية توضح أنه لا يعني بالكتاب أي كتاب :

عن عبيد الله بن عمر بن حفص، قال : أشهد على ابن شهاب، أنه كان يؤتى بالكتاب من كتبه، فيتصفح فيه وينظر فيه، ثم يقول : هذا حديثي أعرفه خذه عني^(٣) .

قال سفيان وهو ابن عيينة : رأيت رجلاً جاء إلى ابن شهاب بكتاب فيه أحاديث عن ابن شهاب، فقال له : أحدث بهذا عنك؟ فقال له ابن شهاب : نعم . ولم يقرأه عليه^(٤) .

وعن ابن عيينة، قال : ابن جريج جاء إلى الزهري بأحاديث، فقال : أريد أن أعرضها عليك، فقال : كيف أصنع بشغلي؟ قال : فأرويهما عنك؟ قال : نعم . واللفظ لابن رزق^(٥) .
لعله يقصد : جاء إلى الزهري بأحاديث من أحاديثه .

وقال ابن عيينة : كنت عند ابن شهاب، فجاء ابن جريج ومعه ثلث قرطاس، فيه حديث ظهراً وبطناً، فقال : يا أبا بكر أروي هذا عنك؟ قال : نعم . قال ابن عيينة : والله ما أدري أيهما أعجب؟! ابن شهاب، أو ابن جريج يقول له : أروي هذا عنك؟ فيقول : نعم^(٦) .

(١) الكفاية ١/ ٣٢٠، المحدث الفاضل ١/ ٤٣٠، فتح المغيث ٢/ ١٢٢ .

(٢) الكفاية ١/ ٣١٨ .

(٣) الكفاية ١/ ٣١٨، فتح المغيث ٢/ ١١٥ .

(٤) الكفاية ١/ ٣١٨ .

(٥) الكفاية ١/ ٣١٩ .

(٦) الكفاية ١/ ٣١٩ .

قال الخطيب البغدادي: عجب سفيان! كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس؟، أهو من حديثه أم لا؟، وكيف استجاز ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك؟ ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه لأمانة ابن جريج عنده^(١).

وقال أبو علي صالح بن محمد: سماع ابن جريج عن الزهري، كله عرض ومناولة^(٢).

وعن عبد الملك بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، أن ابن شهاب الزهري، دفع إلى بعض أصحابه أحاديث من أحاديثه في طومار، فقال: هذه أحاديثي خذها فحدث بها، فقبل ذلك منه^(٣).

قال يحيى بن معين: حديث ابن أبي ذئب عن الزهري، هي مناولة^(٤).

وعن عبيد الله بن عمر، أنه قال: دفع إلي ابن شهاب صحيفة، فقال: انسخ ما فيها وحدث به عني، قلت: أو يجوز ذلك؟ قال: نعم. ألم تر الرجل يشهد على الوصية ولا يفتحها فيجوز ذلك ويؤخذ به؟^(٥)

وعن الأوزاعي، قال: دفع إلي يحيى بن أبي كثير صحيفة، فقال: اروها عني ودفع إلي الزهري صحيفة فقال: اروها عني^(٦).

قال سليمان بن حرب: حدثني مَنْ رأى ابن جريج، جاء إلى أبان بن أبي عياش بكتاب، فقال: هذا حديثك فأجزه لي، قال: نعم. فأخذ الكتاب وذهب^(٧).

(١) الكفاية ١/ ٣١٩.

(٢) الكفاية ١/ ٣٢٦.

(٣) الكفاية ١/ ٣١٩.

(٤) الكفاية ١/ ٢٦٥.

(٥) الكفاية ١/ ٣٢٦.

(٦) الكفاية ١/ ٣٢١، المحدث الفاصل ١/ ٤٣٧.

(٧) الكفاية ١/ ٣٢٠.

يعني نظر فيها أبان وعرف أنها أحاديثه فقال: نعم أجزتها لك، فأخذ ابن جريج الكتاب وذهب.

وعن عبد الله بن وهب، عن ليث بن سعد، أن عبيد الله بن أبي جعفر كتب لي كتاباً، فحدثتها عنه ولم أعرضها عليه^(١).

قال عمر بن عبد الواحد: دفع إليّ الأوزاعي كتاباً بعد ما نظر فيه، فقال: اروه عني^(٢).

قال ابن شعيب: لقيت الأوزاعي ومعي كتاب كنت كتبت من أحاديثه، فقلت: يا أبا عمرو هذا كتاب كتبت من أحاديثك، قال: هاته. قال: وأخذه وانصرف إلى منزله، وانصرفت أنا، فلما كان بعد أيام لقيني به — لم يقل السراج به — فقال: هذا كتابك قد عرضته وصححته، قلت: يا أبا عمرو فأروي عنك؟ قال: نعم. فقلت: أذهب فأقول أخبرني الأوزاعي؟ قال: نعم^(٣).

قال أبو نعيم الحلبي: كنا عند مالك بن أنس، فأتاه عثمان بن صالح أو صالح بن عثمان، فقال له: يا أبا عبد الله الرقعة، فأخرج رقعة، فقال: قد نظرت فيها، وهي من حديثي، فاروها عني^(٤).

قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله عن القراءة؟ فقال: لا بأس بها، إذا كان رجل يعرف ويفهم. قلت له: فالمناولة؟ قال: ما أدري ما هذا! حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدره ما في الكتاب. وكان أبو عبد الله ربما جاءه الرجل بالرقعة من الحديث، فيأخذها فيعارض بها كتابه، ثم يقرأها على صاحبها، قال أبو عبد الله: وأهل مصر يذهبون إلى هذا، وأنا لا أعجبني. فأما القراءة: فقد فعله قوم ورأوه جائزاً، وأنا أراه حسناً جائزاً. قال وسيان أن يقول: حدثنا، وأخبرنا، وقرأت.

(١) الكفاية ١/ ٣٢١.

(٢) الكفاية ١/ ٣٢٢، المحدث الفاصل ١/ ٤٣٧.

(٣) الكفاية ١/ ٣٢٢.

(٤) الكفاية ١/ ٣٢٧، فتح المغيث ٢/ ١١٥.

ثنا محمد بن مخلد بن حفص، قال: قال لي عبد الله بن أحمد بن حنبل: ما أجاز أحمد لأحد شيئاً، إلا جزأين لعباس المديني، فجعل ينظر فيهما ثم أجازهما له^(١).

قال أبو بكر الخلال، أنا المروزي، قال: قال أبو عبد الله: إذا أعطيتك كتابي، وقلت لك أروه عني وهو من حديثي فما تبالي أسمعته أو لم تسمعه، فأعطانا المسند ولأبي طالب مناولة^(٢).

وظاهر النصوص التالية تدل على تساهل بعض المحدثين في تلك الطبقة في التحقق من المجاز به هل هي من أحاديثه أم ليست من أحاديثه، ولكن بإمعان النظر فيها نجد بعضها اختصرت ويحتمل سباق النص زيادة، عاجلت كل نص بما يقتضيه.

وقال ابن أبي أويس، عن مالك بن أنس، قال: كان ابن شهاب يؤتى بالصحيفة - وأشار بإصبعه الإبهام والتي تليها - فيها أحاديث ابن شهاب، فيقال له وهي مطوية: هذه أحاديثك، فيقول: نعم. فيقال له: أيحدث بها عنك، فنقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: نعم. قال مالك: وما فتحها ابن شهاب، ولا قرأها، ولا قرئت عليه. قال مالك: ويرى ذلك ابن شهاب جائزاً^(٣).

قال الخطيب: قد يحتمل أن يكون قد تقدم نظر ابن شهاب في الصحيفة، وعرف صحتها وأنها من حديثه، وجاء بها بعد إليه من يثق به، فلذلك استجاز الإذن في روايتها من غير أن ينشرها وينظر فيها.

قلت: ولعل الزهري أراد أن يتعامل مع من وثق به علماً ودينياً، بالثقة ويشعره بأنه محل ثقته فينبغي أن يكون كما ظن به، لا أن يفتش وراءه عن كل كبيرة وصغيرة، وهذا أسلوب يتبعه أغلب المربين والأستاذة مع أبنائهم وطلابهم، فيفتش عن بعضهم ويظهر ثقته للبعض الآخر.

(١) الكفاية ١/٣٢٥.

(٢) الكفاية ١/٣٢٧، النكت ٣/٥٣٥.

(٣) الكفاية ١/٣٢٩.

وكلام الخطيب، وما قلته أيضاً ينطبق على أبان بن أبي عياش، فقد قال يزيد بن زريع: رأيت ابن جريج جاء الى أبان بن أبي عياش بكراسة مطبقة، فقال: أروي هذه عنك؟ قال: نعم^(١).

وقال عبد الله بن وهب: كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل بكتب هكذا على يديه —وأشار الربيع بيده— فقال: يا أبا عبد الله هذه الكتب من حديثك، أحدث بها عنك؟ فقال له مالك: إن كان من حديثي، فحدث بها عني^(٢).

فلعل الإمام مالك لم يفتش عن كل صغيرة بعد أن عرف أنها في الجملة من حديثه، وحمل تلميذه بعض المسؤولية وأعلمه بثقته به فقال له: إن كان من حديثي، فحدث بها عني.

قال حسين بن علي يعني الكرابيسي: لما كانت قدمة الشافعي الثانية أتيته، فقلت له: تأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ فأبى، وقال: خذ كتب الزعفراني فانسخها، فقد أجزتها لك، فأخذتها إجازة^(٣).

يعني أنه رجع ثم نسخ من كتب الزعفراني، ويحتمل أنه رجع إلى الشافعي فأجازه، فأخذها إجازة مع المناولة. أو تصرف الشافعي معه كما تصرف مالك مع تلميذه في الخبر الذي قبله.

قال أبو سعد أحمد بن عمر بن هارون البخاري: كنت عند أحمد بن حنبل، فناوله رجل مصري كتاباً، وقال له: يا أبا عبد الله، هذه أحاديثك أرويها عنك؟ فنظر في الكتاب وقال: إن كان عني فاروه^(٤).

(١) الكفاية ١/ ٣٢٠.

(٢) الكفاية ١/ ٣٢٩.

(٣) الكفاية ١/ ٣٢٤.

(٤) الكفاية ١/ ٣٢٤.

فهذه النصوص جميعها تدل على صحة الرواية عن طريق الإجازة مع المناولة، وأن صورتها لديهم وطريقتهم فيها هي: أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه، أو نسخة منه وقد صححها، وكتبها بخط يده، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتي، فاروها عني ويدفعها إليه، أو يقول له خذها فانسخها، واروها عني، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحققه جميعه فيجيزه له، هذا بعد تأكدهم من أهلية المجاز، ولم يشترطوا فيها العرض أو القراءة على الشيخ.

وذكر الخطيب البغدادي غير هؤلاء -الذين ذكرنا عنهم النصوص الواردة في طريقة وصورة (الإجازة مع المناولة)، وتصحيح العمل بها وقبولها - وهم: نافع مولى عبد الله بن عمر، وربيع بن أبي عبد الرحمن^(١)، ويحيى بن سعيد الأنصاري^(٢)، وقتادة بن دعامة، وأيوب السختياني^(٣)، ومنصور بن المعتمر^(٤)، وحيوة بن شريح^(٥)، وشعيب بن أبي

(١) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني المعروف بريعة الرأي، (ت: ١٣٦هـ). قال أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبه: ثقة ثبت، أحد مفتي المدينة وقال يحيى بن أبي سعيد: مارأيت أحداً أفطن منه. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور (ت الكمال ٤٠٨، ت التهذيب ٢٥٨/٣، ت التقريب ٢٤٧/١).

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني، (ت: ١٤٤هـ) قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة. وقال أحمد: أثبت الناس. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة له فقه وكان رجلاً صالحاً. وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وزاد النسائي: مأمون (تهذيب الكمال ١٥٠٠، تهذيب التهذيب ٢٢١/١١، تهذيب الكبير ٢٧٥/٨).

(٣) أيوب بن أبي تيممة كيسان السختياني أبو بكر البصري، (ت: ١٣١هـ) قال الحسن: سيد شباب أهل البصرة. وقال شعبة: سيد الفقهاء. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً. وقال أبو حاتم: ثقة لا يسئل عن مثله. (ت الكمال ١٣٣، ت التهذيب ٣٩٧، تاريخ التراث ١٥٨/١).

(٤) منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمى، أبو عتاب الكوفي، (ت: ١٣٢هـ) قال ابن معين: من أثبت الناس. وقال أبو داود: كان لا يروي إلا عن ثقة. وقال أبو حاتم وغيره: ثقة. وقال العجلي: ثقة ثبت. وقال ابن حجر: ثقة ثبت وكان لا يدلس (ت الكمال ١٣٧٦، ت التهذيب ٣١٢/١٠، التقريب ٢٧٦/٢، الجرح ١٧٧/٨).

(٥) حيوة بن شريح بن صفوان النجيبى، أبو زرعة المصري، (ت: ١٥٨هـ). قال أحمد: ثقة ثقة. وقال ابن معين وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه زاهد. (ت الكمال ٣٤٦، ت التهذيب ٦٩/٣، التقريب ٢٠٨/١).

حمزة^(١)، وعبد العزيز بن الماجشون^(٢)، وسفيان الثوري، والليث بن سعد^(٣)، ومعاوية ابن سلام^(٤)، وأبو بكر بن عياش^(٥)، وأبو ضمرة أنس بن عياض^(٦)، ومحمد بن شعيب ابن شاذان^(٧)، وعبد الرحمن بن القاسم^(٨)، وأشهب بن عبد العزيز، وأبو اليمان الحكم

- (١) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار، أبو بشر الحمصي، (ت: ١٦٢هـ). قال أحمد: ثبت صالح. وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي وغيرهم: ثقة. وزاد ابن معين: مثل يونس وعقيل يعني في الزهري. وقال ابن حجر: ثقة عابد. (ت الكمال ٥٨٥، ت التهذيب ٣٥١/٤، التقريب ٣٥٢/١).
- (٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، (ت: ١٦٤هـ). قال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن سعد وأحمد بن صالح والبخاري: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مصنف. (ت الكمال ٨٣٨، ت التهذيب ٣٤٣/٦، التقريب ٥١٠/١).
- (٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، (ت: ١٧٥هـ). إمام فقيه عربي اللسان فصيح، يجيد القرآن والنحو ويحفظ الحديث والشعر، ثقة ثبت. قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه فقهياً وعلماً وفضلاً وسخاء. (ت الكمال ١١٥٢، ت التهذيب ٤٥٩/٨، الجرح ١٧٩/٧).
- (٤) معاوية بن سلام بن أبي سلام موطر الحبشي الدمشقي، (ت: ٧٠هـ). قال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة. وقال دحيم: جيد الحديث ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه. وقال ابن حجر: ثقة. (ت الكمال ٣٤٤٤/١، ت التهذيب ٢٠٨/١٠، التقريب ٢٥٩/٢).
- (٥) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي الأحدث الخياط، (ت: ٩٤هـ). قال أحمد: صدوق صالح، صاحب قرآن وخير. وقال العجلي: كان ثقة قديماً صاحب سنة وعبادة وكان يخطئ بعض الخطأ. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث إلا أنه كثير الغلط. وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح. (ت الكمال ١٥٨٦، ت التهذيب ٣٤/١٢، التقريب ٣٩٩/٢).
- (٦) أنس بن عياض بن ضمرة وقيل: عبد الرحمن، أبو ضمرة الليثي المدني (ت: ٢٠٠هـ). قال ابن سعد: كان ثقة كثير الخطأ. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به. وقال ابن حجر: ثقة. (ت التهذيب الكمال ١٢٢، تهذيب التهذيب ٣٧٥ / ١، التقريب ٨٤ / ١).
- (٧) محمد بن شعيب بن شاذان الأموي، مولاهم أبو عبد الله الدمشقي (ت: ٢٠٠هـ). قال ابن المبارك: أنبا الثقة من أهل العلم محمد بن شعيب وكان يسكن بيروت. وقال ابن عمار ودحيم والعجلي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب. (ت الكمال ١٢١٠، ت التهذيب ٢٢٢ / ٩، التقريب ١٧٠ / ٢).
- (٨) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، (ت: ١٢٦هـ). قال أحمد: ثقة. وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة جليل. (ت الكمال ٨١١، ت التهذيب ٢٥٤ / ٦، التقريب ٤٩٥ / ١).

ابن نافع^(١)، ومحمد بن بشار بن دار^(٢)، ومحمد بن يحيى الذهلي^(٣)، ومحمد بن إسماعيل البخاري^(٤)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، والعباس بن الوليد البيروتي، وأبو زرعة الدمشقي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والحارث بن أبي أسامة، وعبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥).

من خلال النصوص السابقة وقائلها، تكوّن لدي إحساس كبير، أن الإجازة مع المناولة في طبقة التابعين وأتباعهم، غالباً كانت هي الطريقة المنتشرة بين طرق الرواية الثلاثة (القراءة والسماع والمناولة)، وخاصة عند أئمة المحدثين وكبارهم، إذ واقع ظروفهم وانشغالهم بمصالحهم ومصالح المسلمين، يفرض عليهم اتباع هذه الطريقة بضوابطها التي اشترطوها، فمن أين الوقت وهو محدود، إن حققوا رغبة كل من أراد السماع أو القراءة؟ وما يُقرأ أو يُسمع من الكتب في ازدياد مستمر.

(١) الحكم بن النافع البهراني، مولاهم أبو اليمان الحمصي (ت: ٢٢٢ هـ). قال أبو حاتم: نبيل ثقة صدوق. وقال ابن عمار: ثقة. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة. (ت الكمال ٣١٥، ت التهذيب ٢ / ٤٤١، التقريب ١ / ١٩٣).

(٢) محمد بن بشار بن عثمان بن داود العبيدي، أبو بكر الحافظ البصري، بNDAR، (ت: ٢٥٢ هـ). قال العجلي: بصري ثقة كثير الحديث. وقال النسائي: صالح لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق. وضعفه يحيى ابن معين وكان لا يعا به. ووثقه مسلم والدارقطني. وقال ابن حجر: ثقة. (تهذيب الكمال ١١٧٧، تهذيب التهذيب ٩ / ٧٠، التقريب ٢ / ١٤٧).

(٣) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذويب الذهلي، الحافظ أبو عبد الله النيسابوري. (ت: ٢٥٨ هـ). قال أحمد: ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى. وقال أبو حاتم: إمام زمان وقال: ثقة. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقين والثقة المأمونين، صنّف حديث الزهري وجوّده. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. (تهذيب الكمال ١٢٨٦، تهذيب التهذيب ٩ / ٥١١، التقريب ٥١٢).

(٤) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم أبو عبد الله البخاري، (ت: ٢٥٦ هـ). طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر. وكان حسن المعرفة حسن الحفظ وكان يتفقه وألف الجامع الصحيح وقال: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وتوضأت. وأطلع عليه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن المديني وكلهم قال: كتابك صحيح؛ فأجمع أغلب علماء الأنصار على أنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، رحم الله أمير المؤمنين في الحديث جيل الحفظ إمام الدنيا. (ت الكمال ١١٦٩، ت التهذيب ٩ / ٤٧، التقريب ١ / ٢).

(٥) وقد وردت بعض النصوص التي يفهم منها إنكار (الإجازة بالمناولة) عن عطاء الخراساني ويحيى بن سعيد القطان وخلف بن تميم وإبراهيم بن إسحاق الخري والإمام مالك. ويمكن توجيه ما ورد عنهم من إنكار المناولة.

وأما إذا نظرنا في النصوص الواردة في صيغ الأداء في أحاديث المناولة، يتبين لنا أن الذين تحرروا الدقة ولاحظوا طريقة الأخذ، اشترطوا استخدام اللفظ المبين لذلك.

فقد ورد عن يحيى بن سعيد أنه قال: ينبغي للرجل أن يحدث الرجل كما سمع، فإن سمع يقول: ثنا، وإن عرض يقول: عرضت، وإن كان إجازة يقول: أجاز لي^(١).

والذين لم يلاحظوا طريقة الأخذ وإنما نظروا لحكم الأخذ وتصحيح العمل به لعلمهم أجازوا إطلاق حدثني وأخبرني فقد ورد عن صالح بن عمرو، عن الحسن، أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع المحدث كتابه، ويقول اروني جميع ما فيه، يسعه أن يقول: حدثني فلان عن فلان^(٢).

وقال ابن أبي أويس، عن مالك بن أنس، قال: كان ابن شهاب يؤتى بالصحيفة - وأشار بإصبعه الإبهام والتي تليها - فيها أحاديث ابن شهاب، فيقال له وهي مطوية: هذه أحاديثك، فيقول: نعم. فيقال له: أنحدث بها عنك، فنقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: نعم. قال مالك: وما فتحها ابن شهاب، ولا قرأها، ولا قرئت عليه. قال مالك: ويرى ذلك ابن شهاب جائزاً^(٣).

وقال أحمد بن صالح كان أبو حفص التميمي حسن المذهب وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجاز له، وكان يقول فيما سمعه: (حدثنا) الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: (أنا) الأوزاعي^(٤).

وقال ابن شعيب: لقيت الأوزاعي ومعني كتاب كنت كتبت من أحاديثه، فقلت: يا أبا عمرو هذا كتاب كتبت من أحاديثك، قال: هاته. قال: وأخذه وانصرف إلى منزله، وانصرفت أنا، فلما كان بعد أيام لقيني به - لم يقل السراج به - فقال: هذا كتابك قد

(١) الكفاية ١/ ٢٩٩. ولم أقف على أن أحداً استخدم اللفظ: (أجاز لي) أو بمعناه في روايات الصحيحين.

(٢) الكفاية ١/ ٣٣٢، المحدث الفاصل ٤٣٥.

(٣) الكفاية ١/ ٣٢٩.

(٤) الكفاية ١/ ٢٩٧.

عرضته وصححته، قلت: يا أبا عمرو فأروي عنك؟ قال: نعم. فقلت: أذهب فأقول أخبرني الأوزاعي؟ قال: نعم^(١).

وقد ورد عن بعضهم استخدام صيغة (عن أو قال فلان) المحتملة للسمع ولعدم السماع.

فعن عمرو بن أبي سلمة، قال قلت للأوزاعي: في المناولة، أقول فيها: ثنا؟ قال: إن كنت حدثتك، فقل. فقلت: أقول أخبرنا؟ فقال: لا. قلت فكيف أقول؟ قال قل: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو^(٢).

قال أحمد بن حنبل، في ابن وهب: كان بعض حديثه سماعاً، وبعضه عرضاً، وبعضه مناولة. وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوة، قال فلان، وقال: قد رأيت ابن وهب ولم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه^(٣).

وكان حجاج بن محمد الأعور، يروي عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج. فحملها الناس عنه واحتجوا بروايته، لأنه قد كان عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه^(٤).

وقفت على رواياته في الصحيحين، وبلغت (٥٥) رواية منها (٢٢) رواية بصيغة (عن) وهي: في البخاري رقم: (٤٥٦٨، ٤٥٨٠، ٤٥٩٩، ٤٨٤٧، ٥٢٦٧، ٦٦٩١). وفي مسلم: (١٢٢، ١٥٦، ٤٥٥، ٦٣٨، ٩٧٠، ١٠٤٩، ١٣٨٦، ١٣٨٦م، ١٤٢٩، ١٨٥٦، ١٩٠٥، ١٩٧٩، ٢٠٣١، ٢١١٦، ٢٧٧٨).

ومنها: (٣٠) رواية بصيغة: (قال). وهي في البخاري رقم: (٤٦٦٥، ٤٦٨١، ٥١٧٩) وفي مسلم: (٣٧٧، ٥٤٧، ٦٤٩، ٧٣٢، ٧٥١، ٨٨٣، ٩٤٣، ١٠٢٩، ١٠٨٤).

(١) الكفاية ١/ ٣٢٢.

(٢) الكفاية ١/ ٣٣٠، المحدث الفاضل ٤٣٦.

(٣) الكفاية ١/ ٢٨٩.

(٤) الكفاية ١/ ٢٩٠، الشذا الفياح ٢٨٠.

١٠٨٥، ١١٨٧، ١٣٤٢، ١٤١٧، ١٤٧١، ١٤٨٣، ١٧٠١، ١٨٣٤، ١٨٥٦، ١٩٢٣،

١٩٥٩، ٢١٦٦، ٢٤٩٦، ٢٥٣٨، ٢٦٠٢، ٢٧٨٩، ٢٩٤٥).

وجاءت الروايتان: (٩٧٤، ١٦١٦) بصيغة: (حدثنا). والرواية الأولى: انفرد مسلم بتخريجها عمن سمع حجاج الأعور ولعل الخطأ منه. أما الرواية الثانية: فقد أخرجها النسائي في السنن الكبرى من نفس الطريق بصيغة (عن)، وجاءت الرواية (١٤٧٤) بصيغة: (أخبرنا) وأخرجها البخاري وغيره كلهم بصيغة: (عن، أو قال).

فالحجاج بن أعور عندما أخذ من كتب ابن جريج، كان له الخيار في أداء هذه الروايات بلفظ: (أجاز لي) فيبين طريقة أخذه الرواية، إن أخذ بطريقة المتشددين، ولكن لم يختار هذا اللفظ.

وكان له الخيار في استخدام لفظ: (حدثني، أو أخبرني)، إذ أجاز إطلاقه الحسن والزهري. ولعله نظر إلى مدلول اللفظتين في اللغة وأنها لا يؤديان بدقة معنى الأخذ من الكتاب، إلى جانب أن أغلب المحدثين في عصره استخدموا غالباً: (حدثني وحدثنا) فيما أخذوه سماعاً من لفظ الشيخ. واستخدموا (أخبرني وأخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ. وربما ظن أنه تكون كذبية إن استخدموه فيما أخذوه منأولة.

فعدل عن استخدام ذلك كله إلى استخدام لفظ (عن و قال)، وذلك لدقته وتورعه، حيث إنه إذا عبر بلفظ (حدثني) فيما أخذه إجازة من الكتب، يكون قد أوهم سماعه من لفظ الشيخ وهو لم يسمعه منه. وإن عبر بلفظ (أخبرني) يكون قد أوهم القراءة-العرض-على الشيخ، وهو لم يقرأه على الشيخ. وإنما أجاز له وأخذ من الكتب، فرأى أصدق عبارة للتعبير عن طريقته لفظة (عن أو قال)، فاستخدمها.

وأعتقد أن أغلب من (عنن) في طبقة أتباع التابعين، لم يستخدموا (حدثني، حدثنا، وأخبرني، أخبرنا) فيما أخذوه منأولة، بل عبروا عنها بـ (عن أو قال) وذلك لدقتهم وورعهم.

* * *

الخاتمة

عند دراستي (لِلرواية) في طبقة التابعين وأتباعهم أخذت في الاعتبار مصطلحات تلك الطبقة ولم أغفلها، فرجعت لما توفر لدي من أقوالهم، ودرستها بتدقيق وشمول.

ولأثبت حقيقة وجود الرواية بالعننة، رجعت في الصحيحين إلى روايات الأئمة الذين دار عليهم الإسناد في طبقة أتباع التابعين، ممن كرهوا التدليس أولم يؤثر عنهم التدليس، إذ لا فائدة من روايات الموصوفين بالتدليس، لأن شأنهم الرواية بالعننة. ومن الذين كرهوا التدليس: شعبة، وابن المبارك، ووكيع، وحماد، ومن الذين لم يؤثر عنهم التدليس: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، وابن أبي زائدة، ويحيى بن آدم.

فوجدتهم رَوَوْا وأَدَوْا رواياتهم بصيغة (العننة)، وأكثر بعضهم من الرواية بهذه الصيغة، وعلمنا أن من أسباب صنيعهم هذا كان بسبب أنهم أخذوا رواياتهم عن طريق (المناولة) وهي إجازة الكتاب أو النسخة بضوابطها التي اشترطوها، وكانت هي الطريقة المنتشرة غالباً من بين طرق الرواية الثلاثة (القراءة، والسماع، والإجازة مع المناولة)، في طبقة التابعين وأتباعهم، وخاصة عند أئمة المحدثين وكبارهم، إذ واقع ظروفهم وانشغالهم بمصالحهم ومصالح المسلمين، يفرض عليهم اتباع هذه الطريقة، فمن أين لهم الوقت وهو محدود، إن حققوا رغبة كل مَنْ أراد السماع أو القراءة؟ وما يُقرأ أو يُسمع من الكتب والنسخ في ازدياد مستمر.

وعبروا عما أخذوه في الطريقة الثانية (القراءة على الشيخ)، بلفظ: (قرأت، وقُرئ) نادراً قليلاً، وكذلك من نظر لحكم النقل وأنها صحيحة، مجرداً عن اعتبار طريقة النقل، عبر بلفظ: (حدثني، حدثنا).

إلا أن التعبير الشائع بينهم كان بلفظ: (أخبرني، أخبرنا)، واستخدمه كثير من المحققين منهم فيما أخذوه قراءة على الشيخ.

وعبروا عما أخذوه في الطريقة الثالثة (السماع من لفظ الشيخ)، بلفظ: (سمعت، وحدثني، حدثنا).

والتعبير عما أخذوه (مناولة)، بلفظ: (عن، قال)، فيه دقة إلى حد كبير، حيث إن التعبير بلفظ: (حدثني، حدثنا، وأخبرني، أخبرنا) لا يؤديان بدقة معنى الأخذ بالمناولة، وخاصة إذا علمنا أنه شاع بينهم استخدام (حدثني، حدثنا) فيما سمعوه من لفظ الشيخ) و(أخبرني، أخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ.

ومن ناحية أخرى في استخدامهم هذه الصيغة فيما أخذوه (مناولة) فيه ورع لأن أحدهم لم يخلط بين ما سمعه من الشيخ، وقرأه عليه، وبين ما أخذه (إجازة) مناولة وهو أقل الثلاثة رتبة.

فلا تعجب إن كانت نتيجة البحث والإجابة عن السؤال: لماذا روى بعض التابعين وأئمة أتباع التابعين بصيغة العنونة، بكلمتين: لدقتهم وورعهم. حيث إنهم عبروا عما أخذوه من الكتب والنسخ بهذه الصيغة. ولعل هذه الكلمة: (عن) الصيغة، والكلمتين (الدقة والورع)، توقفنا على آفاق جديدة كانت خافية على بعضنا في معرفة قواعد ومصطلحات القوم في تلك الفترة ومنها معرفة مصادرهم في الرواية، إذ لا يخفى على كثير من المتخصصين أن جلّ اعتماد المحدثين في القرن الأول كان على الرواية الشفاهية، وتخللها الاعتماد على بعض مادون في (الصحف، والنسخ، والأجزاء الحديثية). مثل صحيفة أبي موسى الأشعري (ت: ٥٠هـ)، وجابر بن عبد الله الأنصاري (ت: ٧٨هـ)، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت: ٦٥هـ)، ونسخة سمرة بن جندب (ت: ٦٠هـ) وغيرها. ومع إطلالة القرن الثاني الهجري، اتسع التأليف، وكثرت التصانيف مع اتساع الرواية فاحتفظوا بالأحاديث في (الأجزاء والصحف) كأبي الزبير (ت: ٢٦هـ)، وأيوب السختياني (ت: ١٣١هـ) وحميد الطويل (ت: ١٤٣هـ)، وهشام بن عروة (ت: ١٤٦هـ) وغيرها. ثم ظهرت المصنفات الحديثية الضخمة (كالجوامع والمسانيد والمصنفات)،

كالجامع لابن جريج (ت: ١٥٠هـ)، ومعمربن راشد (ت: ١٥٣هـ)، وسفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) وغيرها.

ومع وجود تلك المصنفات، لم تفقد الرواية الشفاهية مكانتها بين علماء الحديث، وكان هناك اعتقاد سائد بين أغلب الباحثين وبعض المتخصصين أن جلّ اعتماد المصنفين في ذلك العصر على مصادر شفوية (أفواه الرواة)، أي أنهم جمعوا الأحاديث في كتبهم من رواية الحديث الذين التقوا بهم أثناء رحلاتهم في المدن والأمصار الإسلامية، ولم يستخدموا الكتب المدونة من قبل^(١).

فلعل هذا البحث يضيف جديداً في معرفة مصادر الرواية في القرن الأول والثاني.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



مركز تحقيقات كافيّة علوم إسلاميّة

(١) الذين كتبوا في الإمام مسلم وكتابه الصحيح قديماً وحديثاً من الذين وقفت عليهم ومنها رسائل علمية متخصصة، لم يتطرق أحد منهم لموضوع مصادره، إما لهذا الاعتقاد السائد أو لأمراً آخر.

المراجع

- ١- أدب الإملاء والإستملاء، لعبدالكريم بن محمد السمعاني، (ت: ٥٦٢هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ٢- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، (ت: ٨٥٢هـ)، الطبعة الاولى ١٣٢٨هـ، بمطبعة السعادة بمصر، نشر إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد محمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، نشر دار التراث، بالقاهرة.
- ٤- التاريخ، لابن معين، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.
- ٥- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي، (ت: ٤٦٣هـ)، نشر وتوزيع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ٦- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سيزكين، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، د. فهمي أبو الفضل، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- ٧- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت: ٢٥٦هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت عن طبعة الهند.
- ٨- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
- ٩- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر محمد سلطان تمنكاني، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، وصورة مخطوط بمكتبة المركز للبحث العلمي مصور عن المكتبة الأزهرية، رقم (٨٢٩) رواق الأتراك.
- ١٠- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد بسوريا حلب.
- ١١- التقييد والإيضاح شرح ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقي، (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

- ١٢- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، بالهند، نشر دار صادر بيروت.
- ١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف، (ت: ٧٤٢هـ)، تقديم عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق.
- ١٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ.
- ١٥- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، (ت: ٣٢٧هـ)، نشر المكتبة العلمية بيروت عن طبعة الهند.
- ١٦- الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق د. نور الدين عتر، الطبعة أولى ١٣٩٥هـ، نشر دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٧- الشذا الفياح، لإبراهيم بن موسى الأبناسي، (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق صلاح فتحي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٨هـ.
- ١٨- صحيح البخاري، للإمام مختار بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (ت: ٢٥٦هـ)، نشر المكتبة الإسلامية، اسطنبول بتركيا.
- ١٩- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢٠- الطبقات الكبرى، لابن سعد: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار بيروت للطباعة والنشر بيروت.
- ٢١- طبقات المدلسين، لابن حجر العسقلاني، نشر المطبعة المحمودية بمصر.
- ٢٢- فتح المغيث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السبخاوي، (ت: ٩٠٢هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ.
- ٢٣- كتاب الثقات، لابن حبان، الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، (ت: ٣٥٤هـ)، طبعة الهند.

- ٢٤- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتب الحديثة.
- ٢٥- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبد الله السورقي، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة، سنة ١٤٠٦هـ.
- ٢٦- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد ابن الكيال، (ت: ٩٣٩هـ)، عبد القيوم عبد رب النبي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ٢٧- المحدث الفاضل، للرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر بيروت.
- ٢٨- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، تصحيح وتعليق السيد معظم حسين، طبعة ١٩٥٣هـ، المكتب التجاري للطباعة ببيروت، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٣٩٧هـ.
- ٢٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبندر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق د. زين العابدين بن محمد يلافريج، نشر أضواء السلف، الرياض.